المشاركة السياسية وعلاقتها بفعالية الذات المدركة لدى عينة من المعاقين جسديًا

د. طه محمد مبروك جبر

مدرس علم النفس السياسي

كلية الآداب - جامعة بني سويف

taha.gabr@art.bsu.edu.eg

taha_ks1984@yahoo.com

المستخلص:

هدف البحث الراهن إلى التعرف على مظاهر وأسباب المشاركة السياسية لدى عينة من المعاقين جسديًا، إضافة إلى دراسة العلاقة بين المشاركة السياسية وفعالية الذات المدركة، وتكونت عينة البحث من ٦٤ مشاركًا، تراوحت أعمارهم ما بين١٨: ٦٨ عامًا. وأبرزت النتائج ما يلي:

- يعد التصويت في الانتخابات أكثر مظاهر المشاركة السياسية شيوعًا.
- من أسباب عزوف المعاقين: أن السياسة ليست من أولويات المعاق، وعدم وجود انتماء حزبي.
- من أسباب مشاركة المعاقين: رغبة المعاق في المشاركة في حل المشكلات الأساسية بالمجتمع، ورغبته في الشعور بأنه يحصل على حقوقه شأن الأشخاص الآخرين بالمجتمع.
- ارتباط المشاركة السياسية لدى المعاقين جسديًا، بالمستويات المرتفعة من فعالية الذات والمستوى الاقتصادي. في حين لم تظهر أية فروق وفقًا لمستوى التعليم.

الكلمات المفتاحية:: المشاركة السياسية، الإعاقة ، فعالية الذات

Political Participation and its Relationship to perceived self-efficacy among a Sample of the Physically Disabled

Abstract:

The present research aims to identify the most common forms and reasons for political participation in a sample of physically disabled , in addition to studying the relationship between political participation and perceived self-efficacy. The research sample consisted of 64 participants, aged 18-68 years. The results highlighted the following:

- Election voting is the most common forms of political participation.
- The reasons for the reluctance of the disabled: that politics is not a priority of the disabled, and the absence of party affiliation.
-The causes of participation of the disabled: the desire of the disabled to participate in solving the basic problems of society, and his desire to feel that he gets his rights like other people in society.
-The correlation between political participation of the physically disabled and the high levels of self-efficacy and economic level. While there were no differences according to the level of education.

Keywords: Political participation, disability, self-efficacy

مقدمة:

مما لا شك فيه أن علمية تحقيق الإصلاح السياسي المنشود الذي تسعى الدولة لتحقيقه يستوجب مشاركة كافة شرائح المجتمع، والعمل على استثمار طاقات كافة فئاته. وقد شهدت مصر منذ قيام ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ العديد من الأحداث والوقائع السياسية بدءًا من قيام الثورة ومطالبتها بتحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة أفراد المجتمع، ومروراً بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية والاستفتاء على الدستور المصري، وانتهاءً بموجة شعبية ثورية في ٣٠ يونيو٢٠١٣أدت إلى تأسيس نظام جديد استتبعه وضع وإقرار دستور جديد من قبل كافة فئات المجتمع المصري، ثم إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. غير أن تلك الأحداث والوقائع السياسية قد تباينت في دلالتها ودرجة تأثيرها وما زال بعضها يطل علينا بتبعاته حتى اللحظات الراهنة.

وفي ظل الحرص الشديد من كافة جهات الدولة أن يكون المجتمع المصري على غرار المجتمعات المتطورة الحديثة التي يسودها القانون بما لا يميز بين الأفراد على أساس الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو حتى مذهبًا ولو كان سياسيًا، .... وهذا وفق ما ورد بالمادة (٥٣) من الدستور المصري ٢٠١٤، وفي ظل العمل على زيادة عملية التوافق بين الفرد والمجتمع، يستوجب علينا القول إن مشاركة جميع المواطنين في كافة الأمور والأحداث السياسية إنما يعد واجبًا عليهم تجاه وطنهم. فلا يجب أن يحرم شخص من ممارسة حقوقه السياسية التي كفلها له الدستور والقانون، وأن ذلك من شأنه أن يعمل على زيادة الانتماء الوطني الذي يعد بمثابة القضية التي من شأنها إحداث التوازن أو الخلل في العلاقة بين الفرد والمجتمع، فالإنسان حين يشعر بالانتماء لجهة فإنه يعطيها أكثر مما يأخذ.

ويذكر(مبروك،٢٠١٤) أن تلك المشاركة الحقيقية والفعالة تضمن مساعدة الأفراد على إدراك ذواتهم وبناء شخصياتهم، وتحصنهم ضد عوامل

العنف والانحراف، وبما يضمن عدم اختلال النسق القيمي لأفراد المجتمع، وتنامي الشعور بالاغتراب وضعف الانتماء للوطن. وما نأمله حقًا هو أن نعيش في مجتمع يسعى إلى القضاء على أشكال التميز والإقصاء من المشاركة في الحياة العامة وأن تكون المواطنة حقًا مكفولًا لكل الأفراد.

وفي الإطار ذاته يمكننا القول إنه إذا وجد ذوو الاحتياجات الخاصة كونهم شريكًا أساسيًا في هذا الوطن، لأنفسهم سبيلًا وأرضًا خصبة لرسم واقع جديد يحقق لهم عزتهم وكرامتهم بعد أن سلبت منهم لحقبة طويلة من الزمن، ذلك من شأنه أن يؤدي لزيادة عملية التوافق والانسجام المجتمعي، ومن ثم تقوية روابط الصلة بين مختلف فئات المجتمع ووطنهم الأم. ويذكر(عبدالله، ب.ت)أن ذوي الاحتياجات الخاصة يشكلون كتلة تصويتية كبيرة، وأن الكتلة الانتخابية لهذه الشريحة قاربت على ٤٠ مليون صوت إذا ما وضعنا فى الاعتبار وفقًا لإحصاء عام ٢٠٠٨ أن عدد ذوي الاحتياجات الخاصة١٠ مليون إذا كان يعيش مع الفرد الواحد ثلاثة أفراد وذلك أضعف الإيمان ودون النظر إلى الأقارب.

وعند محاولة النظر لتقدير دقيق لعدد ذوي الاحتياجات الخاصة سنجد اختلافًا في تقدير نسبتهم في مصر، سواء أكانت تلك التقديرات قد صدرت من خلال جهات حكومية أم خلال مؤسسات غير حكومية تهتم بذوي الاحتياجات الخاصة، فتارة يقدر عدد المعاقين في مصر بنحو ١٥ مليونًا، وفق ما أشار رئيس مجلس الوزراء١، وتارة أخرى تقدر أعدادهم بنحو ٤٥٣ ألفًا في التقديرات الحكومية، ورقم آخر صادر عن وزارة التضامن الاجتماعي وهو ٧٥٠ ألف معاق، ومنظمة الصحة العالمية تقول أن العدد من ١٠ لـ١٢ مليونًا. وفي ظل ذلك التضارب يؤكد المجلس القومي

١ مقال منشور بجريدة الوفد (رئيس الوزراء: عدد المعوّقين في مصر ١٥ مليونًا- الاثنين ٩ مايو ٢٠١٦) ويمكن التتبع من خلال الرابط التالي: http://alwafd.org/printing/1168637

لشئون الإعاقة[٢]عدم وجود بيان رسمي مؤكد عن عدد المعاقين في مصر. وأن هذا الاختلاف في أعداد المعاقين يرجع إلى اختلاف أنواع الإعاقات، فهناك السمعية والبصرية والحركية والذهنية. غير أن الجميع اتفق على ازدياد أعداد المعاقين في مصر بشكل مطرد.

وما نعنيه هنا في ظل هذا الاختلاف في الإحصاءات أن ذوي الاحتياجات الخاصة بإمكانهم التأثير بإحداث حراك سياسي بل وتغيير الخريطة السياسية خاصة إذا ما آمن كل شخص بأهمية ذاته ووثق في قدراته وإمكاناته وأن له حقوقًا سياسية كفلها له الدستور والقانون شأنه في ذلك شأن غيره من المواطنين بالدولة. وإذا كنا قد أشرنا سابقًا إلى أن ذوي الاحتياجات الخاصة سلبت منهم حقوق لحقبة طويلة من الزمن، فالأمر الآن أصبح مغايراً سواء على مستوى الاتفاقيات الدولية أو على مستوى الحكومات.

وعند محاولة استقراء تطور المفهوم الحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة، نجد أن الأمم المتحدة اعترفت عام ١٩٤٥بأن الأشخاص المعاقين فئات أولى بالرعاية الاجتماعية باعتبارهم أفراد ينطبق عليهم اتفاقية حقوق الانسان، فلكل فرد الحق في العمل والتعليم والصحة والكرامة .... الخ، ثم حدثت طفرة في عام ١٩٨١بأن أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على هذا العام عام المعاقين بعد أن تم اعتماد برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعاقين والذى تضمن ثلاثة محاور أساسية (الوقاية، والتأهيل، وتكافؤ الفرص)، وتلاه صدور قرار الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٨٢ بإعلان الأمم المتحدة عقد المعاقين (١٩٨٣: ١٩٩٢)، وأعطت مهلة للدول لتنفيذ البرنامج وشهدت تلك الفترة عديد من المؤتمرات والمناقشات بين الدول ومنظمات العمل المدني.

---

٢ القومى لذوى الاحتياجات الخاصة: أعداد المعاقين فى مصر غير محدد بسبب المعايير – الاثنين ١ فبراير ٢٠١٦،ويمكن التتبع من خلال :
http://www.youm7.com/story/2016/2/1

كما شهدت حقبة التسعينيات العديد من المؤتمرات والندوات تحت رعاية الامم المتحدة ومنها (قمة البيئة والتنمية- ريودجانيرو١٩٩٢، ومؤتمر حقوق الانسان- فيينا ١٩٩٣، ومؤتمر السكان والتنمية -القاهرة ١٩٩٤، وقمة التنمية الاجتماعية -كوبن هاجن ١٩٩٥، وقمة المستوطنات البشرية- اسطنبول ١٩٩٦)، وقد دخلت قضايا الإعاقة على أجندة كل هذه المؤتمرات وفى مطلع القرن الحادي والعشرين دخلت القضية منعطفاً جديداً إلى أن تم اعتماد الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة وذلك في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٦ بتصديق من الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد فتح باب التوقيع على الاتفاقية في ٣٠ مارس ٢٠٠٧ودخلت في حيز التنفيذ في ٣ مايو ٢٠٠٨. وكان الغرض من الاتفاقية هو حماية واحترام حقوق المعاقين الذين يجدون صعوبات فيالمشي أو النظر أو السمع أو التعلم ولا يستطيعون المشاركة بشكل كامل في مجتمعاتهم بسبب الحواجز التي تفرضها عليهم البيئة أو المؤسسات المحيطة بهم. وتشتمل الاتفاقية على ٥٠ مادة، تتناول من خلالها كافة الحقوق الضرورية للمعاقين؛ كالحق في الحياة، والعمل، والتعليم، والصحة، والمشاركة في الحياة العامة، والسياسية ...الخ (مشروع آليات الحصول على حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة في مصر والعالم العربي،٢٠١٤).

وتنص المادة٢٩ من الاتفاقية بشكل صريح على المشاركة السياسية وتلقى التزاماً على الأطراف بأن تكفل للأشخاص ذوى الإعاقة إمكانة المشاركة بصورة فعالة وكاملة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين، وقد صدقت مصر على تلك الاتفاقية في ١٤ مارس من العام ٢٠٠٨، مما يُظهر بوضوح وجود التزام حكوميمصري تجاه قضية الإعاقة كقضية حقوق (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة،٢٠٠٦، ٧).

هذا وقد تباينت بصورة واضحة مظاهر المشاركة السياسية لذوي الإعاقة خاصة بعد ٢٥ يناير ٢٠١١، ويورد(عرفات، و هاشم، ٢٠١٢ ، والمجلس القومي لشئون الإعاقة، ٢٠١٤) بعض من تلك المظاهر التي تباينت ما بين تكوين ائتلافات ومجموعات، والتهديد بالتظاهر والاعتصام، والمشاركة في

الاستفتاء على الدستور ومشاركة نحو ٤ مليون معاق، بنسبة مشاركة تصل نحو ٣٠% من مجتمع الأشخاص ذوى الإعاقة، وكذلك المشاركة في الانتخابات الرئاسية وامتدت المشاركة أيضًا إلى الرقابة فقد قام ٢٠٠ من ذوى الإعاقة بمراقبة ومتابعة الانتخابات الرئاسية.

ويلاحظ مما سبق الحرص من جانب ذوي الاحتياجات الخاصة على المشاركة في مظاهر متعددة للمشاركة السياسية تراوحت ما بين المشاركة بالتصويت، والتحدث في الأمور السياسية، والمشاركة في لجان إقرار الدستور، وما نود التساؤل بشأنه هو: هل تلك المشاركة نابعة من إحساس بقيمة الذات؟، فإذا كانت كذلك فلمَ غابت عنهم طيلة عقود ماضية، أم مجرد حالة عابرة انتابت الغالبية العظمى من الشعب المصري، سيختفي أثرها بمرور الوقت وسنعود للحديث عن التهميش والإقصاء.

والحديث بهذا الشكل لا يتوافق مع متطلبات الوضع الراهن خاصة بعد مرورنا بثورتين كان شعارهما العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة، كان من أبرز نتائجهما إقرار دستور نالوا من خلاله القدر الكبير من حقوقهم. وعلى مستوى الدستور المصري وما يحتويه من مواد تنص على حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة، فهناك المواد (٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٩٣، ١٨٠، ٢١٤، ٢٤٤) قد أشارت إلى عدم التمييز بين الأفراد بسبب الإعاقة، والمساعدة القضائية لهم، وتخصيص نسبة لذوي الإعاقة في المجالس المحلية، وكذلك التمثيل في مجالس النواب، .... الخ (دستور جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن الإعاقة قد اكتسبت اعترافًا على المستوى الدولي كإحدى قضايا حقوق الإنسان، بحيث خضعت إلى سيلٍ من الدراسات من أجل الخروج بأنظمة وقوانين دولية تسهم في إدماج المعاقين بواجباتٍ وحقوق مساواة بغيرهم، بوصفهم أشخاصًا طبيعيين وجزءًا لا يتجزأ من مكونات الشعوب، فحجم مشكلة المعاقين أصبح اليوم في تزايد مستمر. وتذكر(الخليفات،٢٠١٣) أن ازدياد أعداد المعاقين يدل على أنهم فئة لا يمكن استثنائها، ويجب بالتالي معالجة احتياجاتهم

ومشاكلهم ، حتى يكونوا نواة منتجة مجتمعيًا وليس عبئًا على المجتمع أو عالة .فهم ليسوا عاجزين بل عجز المجتمع عن استيعابهم و تقبلهم، وبالتالي الاستفادة مما قد يكون لديهم من ميزة أو صفة أو قدرة أو موهبة يمكن تنميتها وتدريبها ليتكيفوا مع المجتمع والواقع رغم إعاقتهم

وتذكر(هاشم، ٢٠٠٦، و أبو سكين، ٢٠١٥) أن المشاركة السياسية لذوي الإعاقة تظهر أهميتها في جانبين أولهما كسر حدة العزلة التي يمكن أن تظهر نتيجة قلة فرص المعيشة باستقلالية داخل المجتمع، وعدم كفاية الخدمات مما يؤدي إلى عزلة الأشخاص ذوى الإعاقة والى اعتمادهم على الآخرين، فتأتى أهمية المشاركة كونها تجعلهم يشعرون بأنهم جزء من المجتمع وطرف فاعل فيه، وثانيهما وجود ممثلين لهم بالسلطة التشريعية ليكونوا أكثر إلمامًا بقضاياهم ليدافعوا عنها ويحققوا نتائج أفضل.

ويشير(التقرير العالمي الأول حول الإعاقة، ٢٠١٤) أن المشاركة السياسية بهذا الشكل تصبح وسيلة لتحقيق العدالة للمعاقين. وما نأمله حقًا في ظل وجود هذا التشريع الحكومي أن تعمل كافة جهات الدولة وجميع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية على أداء دورها بشكل أكثر فاعلية في تهيئة المناخ المناسب لهذه الشريحة لممارسة حقوقهم السياسية، وضرورة أن يعي الجميع أن الأمر مشترك فيما بينهم، لأن نهضة هذا الوطن لن تتم إلا بالالتقاء والتكاتف بين مختلف شرائحه دون تمييز فيما بينهم.

مشكلة البحث:

تعد المشاركة السياسية إحدى الظواهر التي من شأنها أن تتأثر بالمتغيرات النفسية والاجتماعية كونها ظاهرة نفس سياسية تعبر عن مدى صحة المناخ السياسي والواقع الذي يعيش فيه هؤلاء الأفراد، وانطلاقًا من هذه الأهمية تظهر مدى المشاركة السياسية وقيمتها، لذا كان لابد من الاهتمام بها ووضعها محل البحث والدراسة.

وإذا ما كانت المشاركة السياسية لذوي الاحتياجات الخاصة نابعة عن شعور بأهمية وقيمة وفعالية ذواتهم فمما لا شك فيه أن ذلك بمثابة الضامن نحو استمرار هذا السلوك مستقبلياً، وعدم إنطفاءه حتى وإن كانت هناك بعض المعوقات. من هنا تتمثل أهمية البحث الحالي في تناوله لدور متغير فعالية الذات، ومدى شعور الأفراد بذلك ودوره في قدرة على تحقيق أو القيام بسلوكيات معينة.فالفعالية الذاتية كما أشار باندورا(Bandura,1983) ليست مجرد مشاعر عامة، ولكنها تقويم من جانب الفرد لذاته عما يستطيع القيام به، ومدى مثابرته، وللجهد الذى سيبذله، ومرونته فى التعامل مع المواقف الصعبة والمعقدة، وتحديه للصعاب ومقاومته للفشل.

ويعد مفهوم فعالية الذات[1] من المفاهيم ذات الصلة الوثيقة بالإنجاز الإنساني في مختلف ميادين الحياة، والذي تم اقتراحه من خلال "باندورا" إذ ظهر هذا المفهوم في مقالة نشرها عام ١٩٧٧ بعنوان "فاعلية الذات نحو نظرية أحادية لتعديل السلوك" ويرى فيه أن فاعلية الذات تسهم في تحديد سلوك الإصرار والمثابرة لدى الأفراد وأن فاعلية الذات تمثل وسيطًا معرفيًا لتوقعات الفرد نحو فاعليته الذاتية وهي المحددة لطبيعة السلوك الذي سيقوم به ومقدار الجهد الذي سيبذله لتحقيق غاياته بالإضافة إلى درجة المثابرة التي سيقدمها في مواجهة المصاعب والمتاعب التي قد تقف عائقًا أمامه(حمادنة، وشرادقة،٢٠١٤).

كما يشير باندورا(١٩٨٢) أن للأفراد نظاماً ذاتياً يمكنهم من التحكم فى أفكارهم ومشاعرهم وأفعالهم ٠ وهذا النظام الذاتى يتضمن القدرة على الترميز ، وأن يتعلم الفرد من الآخرين ، وأن يضع إستراتيجيات بديلة فى تنظيم سلوكه الذاتى، كما يؤكد على أن معتقدات الفرد عن فعاليته الذاتية تظهر من خلال الإدراك المعرفى للقدرات الشخصية ، والخبرات المتعددة سواء المباشرة أو غير المباشرة، وتعكس هذه المعتقدات قدرة الفرد على أن يتحكم فى معطيات البيئة من خلال الأفعال ، والوسائل

1- Self –Efficacy

التكيفية التى يقوم بها ، والثقة بالنفس فى مواجهة ضغوط الحياة (في: أبو هاشم، ٢٠٠٥).

ويمكن القول أن إدراك الأفراد لفعاليتهم الذاتية من شأنه أن يؤثر على أنواع الخطط التى يضعونها فالذين لديهم إحساس مرتفع بالفعالية يضعون خططاً ناجحة ، والذين يحكمون على أنفسهم بعدم الفعالية أكثر ميلاً للخطط الفاشلة والأداء الضعيف والإخفاق المتكرر، ذلك أن الإحساس المرتفع بالفعالية ينشئ أبنية معرفية ذات أثر فعال فى تقوية الإدراك الذاتى للفعالية(Bandura,1989)،وأجرى (Alexander ,&Fred, 1998) دراسة بعنوان فعالية الذات والأداء المرتبط بالعمل، وباستخدام التحليل البعدى أشارت النتائج إلى وجود ارتباط بين مستوى فعالية الذات والقدرة على الأداء فى المجالات المهنية المختلفة.

وقد ميز باندورا (١٩٧٧) بين توقعات فاعلية الذات والتي تعني الاعتقاد بأن الشخص يمكن أن يؤدي بنجاح السلوك الذي بصدده، وبين توقعات النتائج وتعني اعتقاد الشخص بأن سلوكيات معينة سوف تؤدي إلى نتائج معينة. وتنعكس فاعلية الذات للفرد في التوقعات التي يصدرها عن كيفية أدائه للمهمة والنشاط ومدى تنبؤه بالجهد اللازم(في: أبو غالي،٢٠١٢).

وقد حدد باندورا ثلاثة أبعاد لفاعلية الذات تختلف معتقدات الفرد عن فعاليتة الذاتية وفقًا لها، وهي :قدر الفعالية[1] وتشير إلى مستوى قوة دوافع الفرد للأداء في المجالات، والمواقف المختلفة، والعمومية[2] وتشير إلى انتقال فعالية الذات من موقف ما إلى مواقف مشابهة، والقوة أو الشدة[3] وتشير إلى قدرة اعتقاد أو شدته، أو إدراك الفرد أنّ بإمكانه أداء المهام، أو الأنشطة موضوع القياس(أبو هاشم، ١٩٩٤، الزيات ٢٠٠١).

ويتفق كل من (المزروع، ٢٠٠٧، عبد الله، والعقاد ، ٢٠٠٩، حجازي، ٢٠١٣) أن فاعلية الذات إحدى موجهات السلوك في أساليب التعامل مع

1 Magnitude
2 Generality
3 Strength

الضغوط النفسية، والثقة، والقدرة على ضبط النفس، والتحدى والمثابرة فى المواقف الصعبة من أجل الانجاز.

فالفرد الذي يُؤمن بقدرته يكون أكثر نشاطًا وتقديراً لذاته، حيث تعكس معتقدات الفرد عن ذاته قدرته على التحكم في معطيات البيئة من خلال الأفعال والوسائل التكيفية التي يقوم بها، والثقة بالنفس في مواجهة ضغوط الحياة. فالفاعلية الذاتية ليست فقط تقدير قدرة فرد لكن أيضًا المعتقدات التي يطورها بخصوص قدرته لإكمال مهمة بنجاح. وتطور الفاعلية الذاتية نتيجة العلاقة الوثيقة الثلاثية بين البيئة وسمات الشخصية والسلوك حيث تؤثر الفاعلية الذاتية في إكمال المهمة وإجراء العمل (Pajares,1996)، ويرى (Gist and Mitchell , 1992; Gist , 1989) أن الفاعلية الذاتية كأساس لاختيار ماذا يعمل الفرد والإبقاء على كمية المجهود المطلوبة لتحقيق العمل والاحتفاظ بالتجارب.

ووفقًا لما سبق يمكن القول أن المشاركة السياسية يمكن أن تتأثر بمستوى إدراك الفرد لفعاليته الذاتية، وأن تلك الفعالية قد تتأثر نتيجة العلاقة الثلاثية كما سبق وأشرنا، الأمر الذي يضفي مزيداً من الاهتمام نحو دراسة المتغيرات الاجتماعية المتضمنة في طبيعة العلاقة بين المشاركة السياسية وفعالية الذات، وهو ما يعني به البحث الراهن.

كما يتضح من العرض السابق أن اعتقاد الفرد فى فعالية ذاته يجعله أكثر اهتماماً بالأعمال والأنشطة المختلفة، ويضع لنفسه أهدافًا بعيدة المدى، ويبذل الجهد فى مواجهة الفشل، وينظر إلى المهام الصعبة على أنها مصدر للتحدى، وينسب نجاحه لذاته، بينما ينسب الفشل إلى عدم كفاية المعلومات أو المجهود المبذول.

وانطلاقًا من نتائج التجربة الاستطلاعية والنسب والإحصاءات- كما سيرد لاحقًا- والتي تمثلت في إستطلاع آراء عينة البحث حول أبرز المتغيرات التي من شأنها أن تحدث تطوراً ملحوظًا في مستويات المشاركة السياسية لدى الأفراد ذوي الإعاقة، فقد حظيت متغيرات(فعالية

الذات، ومستوى التعليم، والمستوى الاقتصادي) على النصيب الأكبر من التكرارات لدى أفراد عينة البحث، لذا اهتم الباحث بتلك المتغيرات في علاقتها بالمشاركة السياسية لذوي الإعاقة، وفي ضوء ذلك يمكن أن تتمثل تساؤلات البحث في التالي:

- ما هي أكثر مظاهر المشاركة السياسية شيوعًا لدى أفراد عينة البحث من المعاقين جسديًا ؟
- ما هي الأسباب وراء المشاركة أو الإحجام عن المشاركة السياسية لدى أفراد عينة البحث من المعاقين جسديًا ؟
- إلى أي حد تتباين درجات المشاركة السياسية وفقًا لمستوى فعالية الذات المدركة لدى أفراد عينة البحث من المعاقين جسديًا ؟
- هل يمكن أن تتباين درجات المشاركة السياسية وفقًا للتباين في مستوى التعليم، والمستوى الاقتصادي لدى أفراد عينة البحث من المعاقين جسديًا ؟

أهمية البحث:

فى ضوء مشكلة البحث والتساؤلات التى يطرحها والمحددات النظرية والمنهجية له، يكتسب البحث الحالي أهميته على المستويين النظرى والتطبيقى كما يلى:

فمن الناحية النظرية:

- يشكل البحث خطوة مهمة نحو تدعيم البحوث في علم النفس السياسي وتكاملها مع التخصصات الأخرى من أجل تقديم تفسيرات أكثر إقناعًا للكثير من الظواهر السياسية التي تنطوي على متغيرات نفسية.
- كما يمكن أن تتمثل أهمية البحث في تناوله لعينة المعاقين جسديًا، وإلقاء الضوء على بعض الفئات التي عانت التهميش والإقصاء طيلة عقود عديدة. وهم فئات أولى بالرعاية وطاقة من شأنها أن تغير مسار هذا الوطن.

- كما تظهر أهمية البحث في محاولة التعرف على الأسباب الكامنة وراء المشاركة أو العزوف عن المشاركة السياسية، وكذلك التعرف على أكثر مظاهر المشاركة السياسية شيوعاً لدى الأفراد من ذوي الإعاقات الجسدية.

ومن الناحية التطبيقية:

أن نتائج هذا البحث تدعم فرض مفاده أن تنمية بعض المتغيرات النفسية؛ مثل الفعالية الذاتية، وكذا محاولة العمل على تحسين المستوى التعليمي والاقتصادي للأفراد المعاقين من شأنه أن يكون هو المحدد الأساسى للنجاح والتفوق وضمان المشاركة في كافة الأنشطة السياسية، وأنه يمكن تحسين أو تنمية ذلك باستخدام استراتيجيات وبرامج تدريبية مختلفة، وذلك بتضافر الجهود بين مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

مفاهيم البحث:

أولاً: المشاركة السياسية[1]:

من خلال الإطلاع على التراث السابق، وجد الباحث مجموعة من التعريفات التي تناولت مفهوم المشاركة السياسية، ويتفق الباحث مع (عبد الوهاب،١٩٩٥) أنه يمكن تصنيف تعريفات المشاركة السياسية إلى أربع فئات كالتالي:

الفئة الأولي: ترى المشاركة على أنها أنشطة أو أعمال تستهدف اختيار الحكام ، والتأثير في القرارات الحكومية وصنع السياسة العامة . ويندرج تحت هذه الفئة تعريف كل من " دائرة معارف العلوم الاجتماعية ١٩٦٨ ، Verba, 1978، و منسي ١٩٨٤ ، و العزي ١٩٨٧ ، Wright, 1992 ، و القاضي ١٩٩٥، ....إلخ "

1-Political Participation

الفئة الثانية: تعريفات أشارت أن المشاركة السياسية هى عملية يؤدي الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية، وفي صنع الأهداف العامة للمجتمع الذي ينتمي إليه، مثل تعريف" جبلي ١٩٨٢، و طنطاوي ١٩٩٢،و شافعي ٢٠٠٦ ، .... إلخ ".

الفئة الثالثة: اتسمت هذه الفئة بالشمول والاتساع، حيث تم تعميم المفهوم بحيث لا يستبعد أي عمل سياسي،مثل" كيرلي ١٩٨٤،و سعد ١٩٨٨، Rush,1992، ...الخ"

الفئة الرابعة: نظرت للمشاركة نظرة ضيقة للغاية، واقتصرتها علي التصويت في الانتخابات، ومن هذه التعريفات تعريف كلٍّ من" فتحي الشرقاوي١٩٨٦، ومؤسسة صوت المجتمع ٢٠٠٦ ،....إلخ " .

ويمكن أن تعرف المشاركة السياسية بالبحث الراهن على النحو التالي"حرص الفرد بناءً على ما لديه من خصائص نفسية معينة على أن يؤدي دوراً في عملية صنع القرار السياسي، وينعكس ذلك على اهتماماته التي تتمثل في مراقبة القرار السياسي، وتناوله بالنقد، والتقييم، والمناقشة مع الآخرين، وينعكس أيضًا على معرفته بما يدور حوله من أمور تتعلق بالسياسة، كما ينعكس هذا الحرص علي سلوك الفرد السياسي من خلال مزاولته لحق التصويت، أو الترشيح لأي هيئة سياسية، والمشاركة في النهاية هي محصلة للثالوث:الاهتمام،والمعرفة، والنشاط". وتعرف إجرائيًا بأنها الدرجة التي يحصل عليها المشارك من خلال استجابته على مقياس المشاركة السياسية(عبد الوهاب، ١٩٩٩، ١١٣).

ثانيًا: الإعاقة:

تعرض(الخليفات، ٢٠١٣، أبو سكين،٢٠١٤) تعريف الإعاقة وفق منظمة الصحة العالمية٢٠١١بأنها مصطلحًا يضم تحت مظلته الأشكال المختلفة للاعتلال أو الخلل العضوى، ومحدودية النشاط، والقيود التى تحد من المشاركة. وأنها حالة تحد من قدرة الفرد على القيام بوظيفة واحدة أو أكثر من الوظائف التي تعتبر أساسية في الحياة اليومية كالعناية بالذات

أو ممارسة العلاقات الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية وذلك ضمن الحدود التي تعتبر طبيعية. أو هي عدم تمكن المرء من الحصول على الاكتفاء الذاتي وجعله في حاجة مستمرة إلى معونة الآخرين، والى تربية خاصة تساعده على التغلب على إعاقته.

كما يعرّف الشخص المعاق بأنه الشخص الذي يختلف عن المستوى الشائع في المجتمع في صفة أو قدرة شخصية سواء أكانت ظاهرة كالشلل وبتر الأطراف وكف البصر أم غير ظاهرة مثل التأخر العقلي والصمم والإعاقات السلوكية بحيث يستوجب تعديلاً في المتطلبات التعليمية والتربوية والحياتية بشكل يتفق مع قدرات وإمكانيات الشخص المعاق مهما كانت محدودة ليكون بالإمكان تنمية تلك القدرات إلى أقصى حد ممكن. وتتنوع الإعاقات ما بين(إعاقات عقلية، وحسية، ونفسية، وجسدية)، ويهتم البحث الراهن بالأفراد ذوي الإعاقات الجسدية والتي يمكن أن تشمل الشخص الذي يعاني من شلل، أو الشخص المقعد، أو الشخص مبتور الأطراف.

ثالثًا: فعالية الذات:

يعرف باندورا (١٩٧٧) فعالية الذات بأنها هى مجموعة الأحكام الصادرة عن الفرد، والتى تعبر عن معتقداته حول قدرته على القيام بسلوكيات معينة ومرونته فى التعامل مع المواقف الصعبة والمعقدة ، وتحدى الصعاب ومدى مثابرته لإنجاز المهام المكلف بها (أبو هاشم ، ٢٠٠٥).

ويتفق معه كل من (Plotnike,R.1993,461، شاهين، ٢٠١٢)أن فاعلية الذات تعني اعتقاد الفرد الشخصي فيما يتعلق بقدرته على ضبط المواقف والسيطرة عليها في حياته، وأنه يمتلك القدرات والمهارات اللازمة لإنجاز أهدافه مما يؤهله للتخطيط وتحقيق الأهداف، ومثابرته في إتمام ذلك، فضلاً عن التواصل الفعال مع الآخر

ويتفق الباحث مع (عبد الله، والعقاد، ٢٠٠٩) في تعريف فاعلية الذات، حيث أنها قدرة الفرد على أداء السلوك الذى يحقق النتائج المرغوبة فى

موقف ما، والقدرة على التحكم فى الأحداث التى تؤثر على حياته وإصدار التوقعات الذاتية نحو كيفية أدائه للمهام والأنشطة التى يقوم بها، والتنبؤ بمدى الجهد والكفاح والمثابرة لتحقيق ذلك النشاط. وتتحدد إجرائيًا في البحث الراهن بأنها الدرجة التى يحصل عليها الفرد فى مقياس الفعالية العامة للذات.

الإطارالنظري:

منحى البعـد الواحـد[1] كإطار لتفسير السلوك السياسي:

تطرح آراء "هارولد لاسويل"Lasswell-المؤسس الأول لعلم النفس السياسي باعتباره علمًا أكاديميًا - إشكالية لا بد وأن توضع في الاعتبار عند محاولة التصدي لظاهرة المشاركة السياسية مفادها أن الفرد- تعويضًا عن تقديره المنخفض لذاته- إنما يطور حاجة قوية نحو القوة معتبراً الاشتغال بالسياسية مصدر هذه القوة. كأنه بذلك يرسى دعائم العلاقة بين السلوك السياسي والمتغيرات النفسية.

وكانت نظرية لاسويل في السلوك السياسي قد اعتمدت على تحديد حاجة إنسانية بعينها تعد نقطة انطلاق لحدوث هذا السلوك، إذ مثلت الحاجة إلى القوة والبحث عنها لتعويض الحرمان محور اهتمامه في دراساته عن شخصية السياسي، وقد توصل إلى ارتباط هذه الحاجة الإنسانية بتحديد السلوك السياسي من دراساته على عدد من الشخصيات للوصول إلى العوامل المرتبطة بالبحث عن القوة، والقيم المختلفة التي تحقق لها الوجود لدى هذه الشخصيات. ويذكر أن"إريك إريكسون"E.Erikson قد وجد أثناء دراساته لمرحلتي الطفولة والمراهقة للشخصيات التي سبق وأن اعتمد عليها لاسويل، ملامح مهمة تقترب كثيراً مما توصل إليه"لاسويل"، فكان التقدير المنخفض للذات، والوعي القوى والإحساس بالمسئولية تجاه الإنسانية جمعاء من الخصائص النفسية التي ميزت بعض هذه الشخصيات.

1- Unidimensional Approach

وكما اعتبر لاسويل الحاجة إلى القوة دافعًا للاهتمام بالأمور السياسية، والمشاركة في مجال السياسة كتعويض للشعور بهذه الحاجة، فإن"كارمنز" Carmines يشير إلى أن الحاجة إلى الشعور بالأمن والأمان هي أيضاً تعد دافعاً إلى المشاركة والاهتمام بالأمور السياسية، ويجب أن نشير بأن الحاجة للشعور بالأمن والأمان تعد المستوى الثاني من تصنيف"ابراهام ماسلو" للحاجات الإنسانية، وقد توصل كارمنز لذلك من خلال نتائج مجموعة من الأبحاث التي حاولت المقارنة بين نظريتين لتفسير السلوك السياسي وكانتا كالتالي :

أ -نظريةالكفاءة١ :-

وهى تفترض أن أصحاب الدرجة الأعلى من الضبط الذاتي هم الذين يهتمون بالمشاركة السياسية، لشعورهم بأهمية وجودهم في المجتمع، وقدرتهم على المشاركة في عملية صنع القرار، الأمر الذي يجعل من مشاركتهم السياسية ضرورة حتمية من وجهة نظرهم .

ب – نظرية الحاجة٢:-

وهى تفترض أن الشعور بالحاجة إلى الأمن والأمان يمثل دافعًا لأن يسيطر الإنسان على الجوانب الحياتية المحيطة به، ولكي يحقق هذه السيطرة فمن الضروري أن ينغمس في ممارسة الأعمال السياسية. بعبارة أخرى فإن ارتفاع درجة الحاجة إلى الأمن لدى الأفراد لا بد وأن ترتبط بالمستويات الأعلى من المشاركة السياسية، وأن الدرجة الأقل من الحاجة إلى الأمن إنما ترتبط بالمستويات الأقل من المشاركة السياسية لدى الأفراد(السيد،١٩٩٤، ١٧: ٢٠).

1- Competence Theory
1- Need Theory

بحوث ودراسات سابقة:

وجد الباحث في التراث السابق عديد من البحوث والدرسات السابقة التي تناولت المشاركة السياسية في ضوء علاقتها بمتغيرات نفسية؛ مثل دراسات كل من(Kirtely and Harkless , 1970 ، Rosen and Saling , 1970 ، Carlson and Hyde , 1980 ، Perez and Bermudez , 1986 ، الشرقاوي،١٩٨٦ ، Guyton, 1988، السيد ، ١٩٩٣، عبد الوهاب ، ١٩٩٥، حجاب ، ١٩٩٦ ، Capara, 1999، Krampen, 2000، موسى، ٢٠٠١، Fedi , 2002، الدسوقي، وعبد الوهاب، ٢٠٠٣، محمد، ٢٠٠٧، شقفة ،٢٠٠٨، مبروك ، ٢٠٠٩).

كما تناولت عديد من الدراسات والبحوث السابقة دور المتغيرات الاجتماعية وتأثيرها على المشاركة السياسية؛ مثل دراسات كل من(Hirose, 1978 ، Acock and Scott, 1980، جمعة، ١٩٨٤م، سليمان ، ١٩٨٥، Burn and Konrad , 1987، الدردير ، ١٩٩٢ ، بيلي ١٩٩٣ ، أحمد ،١٩٩٣م، Debi, 1999، Al – Shawi Ali , 2000، Apirat – Primal, 2003، قنديل، ٢٠٠٣ ، سليمان، ٢٠١٦).

ويمكن إجمال نتائج تلك البحوث والدراسات في النقاط التالية:

- ندرة البحوث التي تناولت المشاركة السياسية لدى ذوي الاحتياجات الخاصة، واقتصار أغلب البحوث على تناول المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة.

- أشارت النتائج في إجمالها إلى دور المتغيرات النفسية في زيادة معدلات المشاركة السياسية، وأن أكثر المتغيرات تناولاً بالبحث والدراسة تمثلت في متغيرات" تقدير الذات، والثقة بالنفس، وقوة الأنا، والتوكيدية، والسيطرة، والجمود الفكري، وتحمل الغموض، والمخاطرة، ووجهة الضبط، والرضا عن الحياة، الانبساط/ الانطواء، الاغتراب السياسي، وقدرة الفرد على التواصل". مما يشير إلى ضرورة عدم إغفال الدور الذي يمكن أن تؤديه تلك المتغيرات عند محاولة التصدي لتلك الظاهرة.

- كما أشارت النتائج إلى دور المتغيرات الاجتماعية في زيادة معدلات المشاركة السياسية، وأن أكثر المتغيرات تناولاً بالبحث والدراسة تمثلت في متغيرات"مستويات التعليم، ومستوى الدخل والمهنة، دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تكوين الثقافة السياسية للأفراد، والتدين)، مما يشير إلى أهمية تلك المتغيرات في زيادة معدلات المشاركة السياسية.

- كما أشارت بعض الدراسات في نتائجها إلى العلاقة الارتباطية بين تقدير الذات، والثقة بالنفس، والمستويات المرتفعة من المشاركة السياسية. وكذلك ارتباط المشاركة السياسية بالمستويات المرتفعة من التعليم، والدخل.

- كما أكدت بعض البحوث والدراسات أن من بين أسباب عزوف الأفراد عن المشاركة السياسية هو شعورهم بالاغتراب السياسي داخل المجتمع، وغياب العدالة المجتمعية، والتفاوت بين الطبقات، وغياب لغة الخطاب الديني المعتدلة.

- أن أكثر مظاهر المشاركة السياسية شيوعًا تمثلت في المشاركة في التصويت في الانتخابات، على الرغم من أن ذلك يعد اعتقاداً زائفًا لدى الغالبية العظمي من أفراد الشعب المصري، فهو مؤشر خادع ولا يجوز الاعتماد عليه عند تحديد مستوى مشاركة المواطنين في الشأن السياسي من عدمه.

فروض البحث:

بناءً على الاستعراض السابق لمشكلة البحث وتساؤلاته أمكن صياغة فروضه كما يلي:

- تتباين مظاهر المشاركة السياسية لدى أفراد عينة البحث من المعاقين جسديًا، ولا تقتصر على مظهر واحد.

- تتباين أسباب وراء المشاركة أو الإحجام عن المشاركة السياسية لدى أفراد عينة البحث من المعاقين جسديًا.

- تتباين درجات المشاركة السياسية وفقًا لمستوى فعالية الذات المدركة لدى أفراد عينة البحث من المعاقين جسديًا.

- تتباين درجات المشاركة السياسية وفقًا للتباين في مستوى التعليم، والمستوى الاقتصادي لدى أفراد عينة البحث من المعاقين جسديًا.

المنهج والإجراءات:

تحدد منهج البحث الحالي وإجراءاته على النحو التالي:

أولاً: التصميم البحثي:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي الفارق حيث يعد هو الأكثر ملائمة لتحديد الفروق بين مجموعات البحث المختلفة.

ثانيًا: عينة البحث:

بلغت عينة البحث نحو (٦٤) مشارك من ذوي الإعاقات الجسدية التي تعوقهم عن الحركة من محافظة بني سويف ممثلة في (بندر بني سويف، بعض المراكز والقرى؛ مثل: مركز ناصر، مركز اهناسيا، مركز ببا، مركز سمسطا، مركز الواسطى، قرية الرياض، قرية الزيتون)، وتم اختيار أفراد عينة البحث من خلال بعضهم البعض، وهو ما يسمى بعينة (كرة الثلج"الشبكية"١)، وهي إحدى العينات العمدية أو الغرضية القصدية. وفيها تم التعرف على أحد الأفراد المعاقين جسديًا، ثم التعرف على فرد آخر يتم ترشيحه من خلال هذا الفرد، ...وهكذا، إلى تم التوصل إلى العدد الإجمالي للعينة، وتمثلت الخصائص الديموجرافية لعينة البحث فيما يلي:

1- Snowball Sample

- تراوح المدى العمري ما بين(١٨ : ٦٨ عام) بمتسوط حسابي بلغت قيمته (٣٣. ٧٥) وانحراف معياري (١٠.٨٢).
- فيما يتعلق بموطن الإقامة: فقد بلغ عدد الريفيين(٣٩ مشارك)، في حين بلغ عدد الحضريين(٢٥مشارك).
- تمثلت مستويات التعليم لأفراد عينة البحث ما بين (أمي، ويقرأ ويكتب، وتعليم متوسط، وتعليم فوق المتوسط، وتعليم عال).
- كما تمثلت المستويات الاقتصادية لأفراد عينة البحث ما بين (مستوى اقتصادي منخفض، ومستوى اقتصادي متوسط، ومستوى اقتصادي مرتفع).

ثالثًا: أدوات البحث:

تمثلت أدوات البحث في التالي:

أولاً: استبانة مظاهر وأسباب المشاركة السياسية لدى المعاقين جسديًا(إعداد: الباحث):

- تكونت الاستبانة من عدد (٣) أسئلة، والتي تجيب على التساؤل الأول والثاني بالبحث الراهن، وهي أشبه بنموذج للمقابلة بحيث يتضمن كل سؤال عدد من الاختيارات أو بدائل الاستجابات، ويجيب عليها المشارك بمدى قيامه بالسلوك من عدمه، ويمكنه اختيار أكثر من بديل.
- تم عرض الاستبانة على عدد من السادة المتخصصين في علم النفس والاجتماع للوقوف على مدى سلامة صياغة العبارات وملائمتها للعينة المستهدفة، وتم تعديل صياغات بعض العبارات وزيادة عدد بدائل الاستجابات بحيث تعطي للمشارك فرصة أكبر للاختيار من بين تلك البدائل.

ثانيًا: مقياس المشاركة السياسية: إعداد (عبد الوهاب،١٩٩٥)

- قام الباحث بإجراء تعديلات في الصياغة لبعض العبارات؛ مثل: استبدال عبارة "عضو مجلسس الشعب"، بعبارة "عضو مجلس النواب"،

وكذلك تعديل بدائل الاستجابة على العبارة رقم (٣٤) والتي تجيب عن موعد إجراء آخر انتخابات لمجلس النواب، ...الخ. وكذلك حذف العبارة رقم(٣٣) لرؤية الباحث عدم ملائمتها. وبذلك يتكون المقياس الكلي من ٣٥ عبارة، مقسمة على النحو التالي: "الاهتمام السياسي، والنشاط السياسي" ولكل منهم ١٢عبارة، في حين يبلغ عد عبارات بعد "المعرفة السياسية" ١١عبارة وبذلك يتكون المقياس الكلي من ٣٥ عبارة.

- تم إجراء تجربة الصياغة "فهم الألفاظ" لتحديد مستوى فهم عينة البحث للعبارات المشار إليها سابقًا، وقد أوضحت النتائج أن هناك اتفاقًا من أفراد العينة على فهمهم للبنود، ولم تواجه العينة الاستطلاعية أية صعوبات في فهم بنود المقياس، أو بعض العبارات الغامضة أو غير المفهومة.

- تصحح العبارات في المقياسين الفرعيين "الاهتمام السياسي، والنشاط السياسي" بإعطاء خمس درجات لأعلى درجة شدة، وتليها أربع درجات ثم درجتان ثم درجة واحدة، وتعطى العبارة التي تركها المشارك ثلاث درجات. أما المقياس الفرعي "المعرفة السياسية" فيصحح بطريقة الكل أو لا شيء. فالاستجابة إما أن تكون صحيحة أو خاطئة، والاستجابة الصحيحة تأخذ درجة واحدة والاستجابة الخاطئة تعطى صفرًا. ثم يتم ضرب عدد الاستجابات الصحيحة × ٥ للحصول على الدرجة الموزونة الكلية للمقياس الفرعي "المعرفة السياسية"، وهذا الإجراء حتى تتساوى الدرجة على كل مقياس فرعي(عبد الوهاب، ١٩٩٩، ١٨٨).

الخصائص السيكومترية للمقياس:

- تم التحقق من كفاءة المقياس المستخدم، وذلك بحساب صدقه وثباته من قبل مصمم المقياس من خلال استخدام عديد من أساليب الصدق والثبات؛ مثل: الثبات عن طريق إعادة التطبيق، وثبات القسمة النصفية. كما تم التحقق من صدقه عن طريق صدق المجموعات المتناقضة، وصدق الاتساق الداخلي، وكذلك حساب الصدق العاملي، وأوضحت النتائج وجود قدر عالٍ من الاستقرار، مما يوضح تمتع المقياس بدرجة من التجانس.

حيث أظهر المقياس معاملات صدق وثبات مرتفعة(عبد الوهاب، ١٩٩٩، ١٨٢: ٢٠٦).

الخصائص السيكومترية للمقياس في البحث الراهن:

تقدير صدق المقياس:

حُسب صدق المقياس من خلال الصدق المنطقي، حيث تم عرضه على (١٠) من المتخصصين في علم النفس، للحكم على صلاحية البنود ومناسبتها للخاصية المقاسة في ضوء تعريف المفهوم، وتراوحت نسب الاتفاق بين المحكمين على صلاحية البنود بين ٩٠% ، ١٠٠%.

تقدير ثبات المقياس:

تم تقدير ثبات المقياس عن طريق حساب معامل ألفا- كرونباخ، وطريقة التجزئة النصفية(فردى/ زوجي) لعينة البحث الأساسية (ن=٦٤)، وتصحيح أثر الطول باستخدام معادلة سبيرمان- براون في حالة تساوي نصفي الاختبار، ومعادلة جوتمان في حالة عدم التساوي، وذلك لكل بعد من أبعاد المقياس على النحو التالي:

جدول (١)

يوضح معاملات الثبات بطريقة القسمة النصفية للمقياس

م	أبعاد المقياس	التجزئة النصفية	معامل ألفا
١	الاهتمام السياسي	٠.٨٥٦	٠.٨١٥
٢	المعرفة السياسية	٠.٧٩٨	٠.٧١٢
٣	النشاط السياسي	٠.٧٨٤	٠.٨٠١

ويتبين من الجدول السابق أن جميع معاملات الثبات مقبولة، ويُلاحظ أنها متقاربة في طريقتي التجزئة النصفية ومعامل ألفا.

ثالثًا: مقياس فعالية الذات المدركة (إعداد: الباحث)

- قام الباحث بإعداد مقياس فعالية الذات المدركة فى ضوء نظرية باندورا للتعلم الاجتماعي، وتم الاستفادة من بعض المقاييس التى هدفت إلى قياس فعالية الذات ومنها:

- مقياس الفعالية العامة للذات، إعداد تبتون ورثنجتون Tipton & Worthington ترجمة وتعريب محمد السيد عبد الرحمن(١٩٩٨)، ومقياس الفعالية العامة للذات، إعداد كيم وبارك Kim & Park، تعريب فتحى عبد الحميد والسيد أبو هاشم(٢٠٠٥)، ومقياس عبد الله، والعقاد(٢٠٠٩).

- تألف المقياس في صورته الأولية من ٤٥ عبارة تمت صياغتها فى ضوء نظرية باندورا للتعلم الاجتماعى. وللتحقق من صدق وثبات مقياس الفعالية العامة للذات استخدم الباحث الإجراءات التالية:

تقدير صدق المقياس:

- حُسب صدق المقياس من خلال الصدق المنطقي، حيث تم عرضه على (١٠) من المتخصصين في علم النفس، للحكم على صلاحية البنود ومناسبتها للخاصية المقاسة في ضوء تعريف المفهوم، وتم الابقاء على العبارات التى حصلت على نسبة إتفاق تزيد عن ٩٠% من آراء المحكمين، وتعديل صياغة بعض العبارات، وبذلك أصبح المقياس فى صورته النهائية يتكون من ٤٠ عبارة.

- كما تم حساب الصدق التطابقي[1] : وذلك بحساب مدى اتساق درجات الأفراد على الاختبار الجديد(المراد حساب صدقه)، ودرجاتهم على اختبار آخر سبق حساب صدقه وثباته ويقيس نفس جوانب السلوك التي يقيسها الاختبار الجديد. إلا أن هذه الطريقة يعاب عليها أن معامل الصدق الناتج يعني ارتباط درجات الاختبار الجيد باختبار آخر قديم يقيس نفس ما يقيسه الاختبار الجديد من جوانب سلوكية فإذا كان معامل الارتباط مرتفعًا فإنه يعني أن الاختبار صادق وهذا يعني أيضًا أن الباحث لم يواجه

1 -Convergent Validity

مشكلة في قياس ما يريد قياسه من جوانب سلوكية بحيث يقوم بتصميم اختبار جديد(أبو هاشم، ٢٠٠٦). وعلى هذا تم حساب معامل الارتباط بين المقياس الحالي، ومقياس الفعالية العامة للذات(عبد الله، والعقاد، ٢٠٠٩)، حيث تتشابه التعريفات الإجرائية إلى حدٍ كبير فيما بينهم. وتم بناؤه في ضوء نظرية باندورا للتعلم الاجتماعى، كما أن المقياس المذكور تم التأكد من صدقه وثباته وأظهر معاملات مرتفعة، وبعد حساب معامل ارتباط بيرسون بين المقياسين، أظهرت النتائج أن قيمة معامل الارتباط بلغت(٠.٦٨١)، وهو يعد معامل ارتباط مقبول نظراً لعدم تطابق التعريفات الإجرائية بين المقياسين.

تقدير ثبات المقياس:

تم تقدير ثبات المقياس عن طريق حساب معامل ألفا- كرونباخ، حيث بلغت قيمته(٠.٨٢٢). وطريقة التجزئة النصفية (فردى/ زوجي) لعينة البحث الأساسية (ن=٦٤)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين نصفي الاختبار باستخدام معادلة سبيرمان- براون (٠.٧٨)، مما يشير إلى تمتع المقياس بدرجة عالية من الثبات.

رابعًا: إجراءات التطبيق:

- تم التطبيق على عينة بلغت في صورتها الأولية ٧٥ فرد من المعاقين جسديًا، تم اختيارهم بصورة غرضية قصدية، وهو ما يسمى بعينة كرة الثلج"الشبكية". ورفض عدد من المعاقين الاشتراك في البحث وتم استبعادهم ليصبح العدد النهائي للعينة(٦٤ مشارك).

- قام الباحث بتطبيق نموذج المقابلة أولاً من أجل التعرف على أكثر مظاهر المشاركة السياسية شيوعًا لدى أفراد عينة البحث، وكذلك التعرف على أسباب مشاركة الأفراد في الحياة السياسية أو العزوف عنها. ثم تطبيق باقي أدوات البحث (مقياس المشاركة السياسية، ومقياس فعالية الذات"إعداد الباحث"، ومقياس الفعالية العامة للذات، والذي تم استخدامه للتحقق من صدق المقياس المعد من قبل الباحث).

- تم التطبيق بصورة فردية، واستغرقت جلسة التطبيق ما بين ٦٠ إلى ٧٥ دقيقة، والتأكيد على سرية البيانات، وكان يتم التأكد من ملء البيانات على كراسة الاجابة ومراجعة البنود للتأكد من عدم ترك أي بند دون إجابة، خاصة ما يتعلق منها بالسؤال حول المستوى الاقتصادي، وكذلك المستوى التعليمي، وكان هناك تعاون جيد من قبل المبحوثين.

خامسًا : التحليلات الإحصائية:

تم إجراء المعالجات الإحصائية التالية لاختبار صدق فروض البحث، وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائية والمعروفة باسم (SPSS)، وتمثلت الأساليب الإحصائية المستخدمة فيما يلي:

- حساب معاملي الالتواء والتفلطح للتأكد من اعتدالية التوزيع على اختبارات البحث، وأظهرت النتائج وجود قدر مرتفع من الإلتواء والتفلطح وهو ما يشير إلى عدم اقتراب بيانات الأفراد من التوزيع الاعتدالي، وهذا قد يعود إلى قلة عدد أفراد عينة البحث – لصعوبة الحصول عليها-، وبناءً عليه يمكن الاطمئنان إلى استخدام الأساليب الإحصائية اللابارامترية والتي تتناسب مع مشكلة البحث وفروضه.

- اختبار "مان- ويتني" لعينتين مستقلتين(ي) Mann- Whitney U Test-، وكذلك اختبار "كروسكال- واليس" لعدة عينات مستقلة Kruskal- Wallis Test.

عرض النتائج ومناقشتها:

نعرض فيما يلي النتائج التي كشفت عنها مختلف التحليلات الإحصائية لاختبار مدى تحقق فروض البحث مع مناقشة هذه النتائج:

الفرض الأول:

ينص الفرض الأول على تباين مظاهر المشاركة السياسية لدى أفراد عينة البحث من المعاقين جسديًا، وعدم قصرها على مظهر واحد. وللتحق

من الفرض تم حساب النسب والتكرارات المئوية من خلال تحليل مضمون نموذج المقابلة-السابق الإشارة إليه- والتعرف على أكثر مظاهر المشاركة شيوعًا لدى أفراد عينة البحث، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (٢)

يوضح النسب والتكرارات لمظاهر المشاركة السياسية لدى المعاقين

م	مظاهر المشاركة السياسية للمعاقين	التكرار	النسبة ٪
١	شغل منصب سياسي	٣	٤.٦
٢	عضوية نشطة في حزب سياسي	٧	١٠.٩
٣	المشاركة في الاجتماعات السياسية	١٩	٢٩.٦
٤	المشاركة في التظاهرات والاعتصامات	٢	٣.١
٥	الاشتراك في مناقشات سياسية مع الأصدقاء	٣٤	٥٣.١
٦	المشاركة في حملات الدعاية الانتخابية لأحد المرشحين	١٠	١٥.٦
٧	المساهمة بالأموال في أحد الأحزاب أو التنظيمات السياسية	-	-
٨	الترشح لشغل منصب سياسي في حزب أو تنظيم	٢	٣.١
٩	التصويت في الانتخابات	٥٩	٩٢.١
١٠	التواصل مع عضو مجلس النواب عن دائرتك	١٣	٢٠.٣
١١	التواصل مع أعضاء المجلس المحلي	٦	٩.٣
١٢	المشاركة في المناقشات السياسية عبر وسائل التواصل	٥٣	٨٢.٨
١٣	عضوية سلبية في حزب سياسي	٥	٧.٨
١٤	عضوية نشطة في جمعيات خيرية تقدم خدمات فعلية للمواطنين	٢١	٣٢.٨
١٥	الاستماع الى برامج سياسية ثبت عبر وسائل الإعلام المختلفة	٤٥	٧٠.٣

شكل(١)

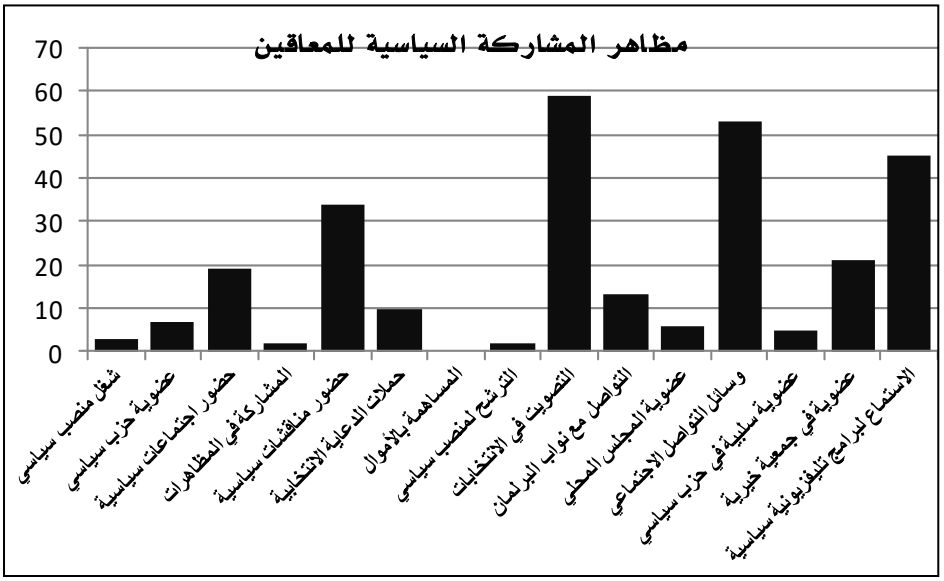

رسم بياني يوضح مظاهر المشاركة السياسية للمعاقين

من خلال العرض السابق يمكن أن نستنتج التالي:

- تنوع مظاهر المشاركة لدى المعاقين ما بين(التصويت في العملية الانتخابية، والمشاركة في المناقشات السياسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والاستماع إلى برامج سياسية عبر وسائل الإعلام المختلفة، والدخول في بعض المناقشات السياسية مع الآخرين، والعضوية في بعض الجمعيات الخيرية التي تقدم خدمات ومساعدات فعلية للمواطنين غير القادرين ومن بينها التوعية الثقافية، والمشاركة في الاجتماعات السياسية، والتواصل مع أعضاء مجلس النواب).
- ظهر التصويت في الانتخابات على رأس قائمة المظاهر، واحتلاله المرتبة الأولى من حيث أكثر المظاهر شيوعًا وتكراراً، حيث جاء في المرتبة الأولى بنسبة ٩٢.١ % من إجمالي عينة البحث، تلاه المشاركة في المناقشات عبر وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة ٨٢.٨ %، ثم

مشاهدة البرامج السياسية عبر وسائل الإعلام المختلفة بنسبة ٧٠.٣%.
ثم الدخول في مناقشات سياسية مع الآخرين بنسبة ٥٣.١%.

- لم يذكر أحد من أفراد العينة رغبته في المشاركة والمساهمة بالأموال في أي حزب سياسي.
- بلغت نسبة من لديهم الرغبة للترشح لشغل منصب سياسي في حزب أو تنظيم٣.١%،في حين بلغت نسبة شاغلي المناصب السياسية فعليًا ٤.٦%
- انخفاض نسبة الأفراد الذين يمتلكون عضوية في أحزاب سياسية، حيث بلغت نسبتهم ١٠.٩% .
- ضعف قنوات التواصل مع أعضاء مجلس النواب، حيث بلغت النسبة ٢٠.٣%،والتواصل مع أعضاء المجلس المحلي، حيث بنسبة ٩.٣%.

ومن خلال استقراء النسب السابقة يمكن القول بأن هناك تفاوتًا كبيراً بين مختلف مظاهر المشاركة السياسية، وأن هناك مظاهر بعينها هي الآكثر تكراراً؛ مثل: التصويت في العملية الانتخابية، على الرغم من أن التصويت في الانتخابات يحتل قاعدة الهرم التسلسلي الذي افترضه رش" Rush و"ألتوف" Altoff، وهو تدرجًا يغطي مستويات المشاركة السياسية، ويعد في الوقت نفسه ملائمًا لمختلف الأنساق السياسية.

وعلى هذا فالاعتماد على مؤشر التصويت في الانتخابات لتحديد مدى مشاركة الأفراد من عدمه إنما يعد مؤشراً خادعًا، وأن المظاهر التي تلت التصويت في الانتخابات من حيث التكرار لا تكفي أيضًا للحكم بشكل مباشر بمدى مشاركة الفرد، فالمشاركة في المناقشات عبر وسائل التواصل الاجتماعي قد تتم دون إفصاح المشارك عن هويته، ثم مشاهدة البرامج السياسية عبر وسائل الإعلام المختلفة قد تتم بشكل غير مقصود.

جدير بالذكر أن نشير إلى أن الغالبية العظمى من أفراد المجتمع المصري يعتقد أن المشاركة السياسية إنما تقتصر على التصويت في العملية الانتخابية فقط، فمع التسليم بأهمية التصويت ومكانته كمؤشر للمشاركة فإنه من الخطأ إغفال الأشكال الأخرى المعبرة عن ظاهرة

المشاركة السياسية. حيث إن الشكل الواحد قد يحتوي ضمنًا على نشاط آخر، فالعضوية في الحزب مثلاً: قد تتدرج من مجرد العضوية العادية إلى العضوية النشطة فيه، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وكتابة الخطب، وعمل اجتماعات. بينما التصويت قد يقف عند حد التصويت في أوقات الانتخابات وقد لا يعد في الوقت نفسه معياراً يعتمد عليه في بعض المجتمعات حيث تظهر بوضوح الصور السلبية للمشاركة(السيد، ١٩٩٤، ٤٠). كما هو موضح بالشكل التالي:

شَغل منصب سياسي أو إداري	
السعي نحو منصب سياسي أو إداري	
عضوية نشطة في تنظيم سياسي	
عضوية نشطة في تنظيم شبه سياسي	
المشاركة في الاجتماعات السياسية والمظاهرات	
عضوية سلبية في منظمة سياسية	
عضوية سلبية في منظمة شبه سياسية	
المشاركة في مناقشة سياسية غير رسمية	
بعض الاهتمام بالسياسة	
التصويت في الانتخابات	

عدم المشاركة في السياسة

شكل (٢) يوضح التسلسل الهرمي للمشاركة السياسية لدى "رش" و"ألتوف"

ويقف على قمة الهرم هؤلاء الذين يشغلون أنماطًا مختلفة من المناصب داخل النظام السياسي وهم يشتملون على كل شاغلي المناصب السياسية، وأعضاء الوسائط الإدارية على مختلف المستويات(عبد الوهاب،١٩٩٩، ٢١).

وبالنظر لواقع المجتمع المصري يعد التصويت في الانتخابات أحد أهم أشكال المشاركة السياسية وذلك في ظل وجود نخبة سياسية شبه مغلقة، ليس من السهل إضافة أعضاء جدد إليها، كما يصعب خروج أعضاء منها

بشكل دوري، وتزداد أهمية هذا الأمر في ظل وجود أحزاب سياسية عاجزة عن التغلغل وسط الجماهير وذلك لأسباب تتعلق بأوضاع هذه الأحزاب من حيث ازدياد حدة المنافسة على السلطة والنفوذ داخلها، وافتقارها إلى الديمقراطية في بنيتها، وقد أدى ذلك إلى حالة من الجمود السياسي وغياب السياسة عن الشارع المصري لسنوات ليست بالقصيرة وإغلاق القنوات الشرعية للمشاركة السياسية للمواطنين بشكل أفضى للبيئة السياسية المصرية اختزال سبل المشاركة السياسية أمام المواطنين في عملية التصويت في الانتخابات البرلمانية والرئاسية(رسلان، ٢٠٠٦ ، ٢١٢).

وعلينا أن ندرك جيداً أن المشاركة لا تعني مشاركة كل المواطنين في كل الأنشطة والمجالات السياسية المختلفة في كل الأوقات بقدر ما تعني مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في أكبر عدد من الأنشطة في ضوء ما تسمح به استعدادات وقدرات وميول هؤلاء الأفراد. وعلى هذا فيجب على جميع الجهات المعنية بممارسة السياسية فتح أبوابها أمام جميع الموطنين دون أية استثناءات من أجل مماسة الحق الدستوري الذي كفله الدستور والقانون للمواطن، والعمل على تنمية الثقافة السياسية لدى المواطنين وتعريفهم بمختلف مظاهر المشاركة السياسية، كما يجب على مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية الاضطلاع بدورها من أجل تنشئة جيل من الأفراد على درجة من الوعي والثقافة، ويدرك أهمية ذاته والشعور بها ، مع قدرته على التواصل الفعال مع الآخرين، وأن يكون حريصاً على حضور الاجتماعات، والندوات، ومتابعة الأحداث الجارية على الساحة السياسية من خلال متابعته لوسائل الإعلام المختلفة، واطلاعه على الصحف والجرائد، وأن مقدار التفاعل بين كل ما سبق ذكره لا بد وأن يؤدي بالضرورة إلى أن يكون قرار الفرد بالمشاركة إيجابياً.

الفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني على تباين أسباب المشاركة أو الإحجام عن المشاركة السياسية لدى أفراد عينة البحث من المعاقين جسدياً، وللتحق

من ذلك الفرض تم حساب النسب والتكرارات المئوية من خلال تحليل مضمون نموذج المقابلة- السابق الإشارة إليه- والتعرف على أسباب المشاركة السياسية لدى أفراد عينة البحث، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (٣)

يوضح أسباب ودوافع المشاركة السياسية لدى المعاقين

م	أسباب ودوافع المشاركة السياسية لدى المعاقين	التكرار	النسبة
١	الرغبة في التزود بالثقافة السياسية	٣٧	٥٧.٨
٢	ممارسة الحق الذي كفله الدستور	٢٤	٣٧.٥
٣	مساعدة الغير على حل مشكلاتهم الأساسية؛ مثل: البطالة، والغلاء	٥٢	٨١.٢
٤	الإحساس بقيمة النفس وقدرتها على تغيير الوضع للأحسن	٤٩	٧٦.٥
٥	الوجاهة الاجتماعية	٣٩	٦٠.٩
٦	مجاراة الأصدقاء	٢٨	٤٣.٧
٧	المشاركة في صنع القرار السياسي	١١	١٧.١
٨	خدمة الوطن للتعبير عن حبه	٤١	٦٤.٠
٩	الإحساس بالمساواة كمعاق مع غيره من الأشخاص العاديين	٤٣	٦٧.١
١٠	مساعدة الحكومة في التغلب على المشكلات والعواقب	٢٩	٤٥.٣

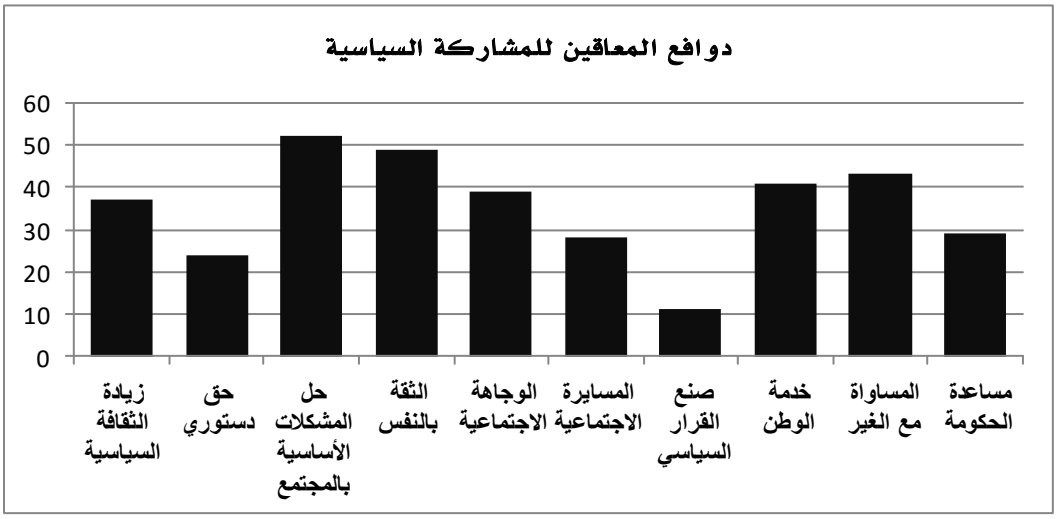

وفيما يتعلق بالأسباب التي تقف وراء العزوف عن المشاركة السياسية من خلال احتكاك افراد عينة البحث بالأشخاص ذوي الاعاقة الجسدية، فهذا يتضح بالجدول التالي:

جدول (٤)

يوضح أسباب العزوف والإحجام عن المشاركة السياسية لدى المعاقين

م	أسباب ودوافع العزوف عن المشاركة السياسية لدى المعاقين	التكرار	النسبة ٪
١	خوفًا من التعبير عن الرأي بحرية	٣٦	٥٦.٢
٢	السطات الحاكمة لن تأخذ بمقترحات المعاقين	٢٥	٣٩.٠
٣	عدم الثقة في المسئولين السياسيين القائمين على مقاليد الحكم	٥١	٧٩.٦
٤	عدم الثقة في القوانين الحاكمة والمنظمة للحياة السياسية	٣١	٤٨.٤
٥	عدم وجود ديمقراطية حقيقية	٢٢	٣٤.٣
٦	السياسة ليست من أولويات المعاق	٦١	٩٥.٣
٧	السياسة لا يمارسها سوى الانتهازيون	١٧	٢٦.٥
٨	السياسة تقتصر على أصحاب رؤوس الأموال ولا يمارسها الفقراء	٤٦	٧١.٨
٩	عدم حصول المعاق على حقوقه الأساسية	٥٠	٧٨.١
١٠	الأسر لا تشجع المعاق على الاندماج المجتمعي	١٩	٢٩.٦

م	أسباب ودوافع العزوف عن المشاركة السياسية لدى المعاقين	التكرار	النسبة ٪
١١	انتشار الفساد وانهيار منظومة القيم بالمجتمع	٣٨	٥٩.٣
١٢	عدم وجود مُرافق للمعاق للمشاركة في الأنشطة السياسية	٣٤	٥٣.١
١٣	عدم نزاهة الانتخابات	٤٧	٧٣.٤
١٤	عدم وجود انتماءات حزبية لأغلب المعاقين	٥٩	٩٢.١
١٥	عدم ثقة المعاق في نفسه على المشاركة والتغيير	٦٠	٩٣.٧

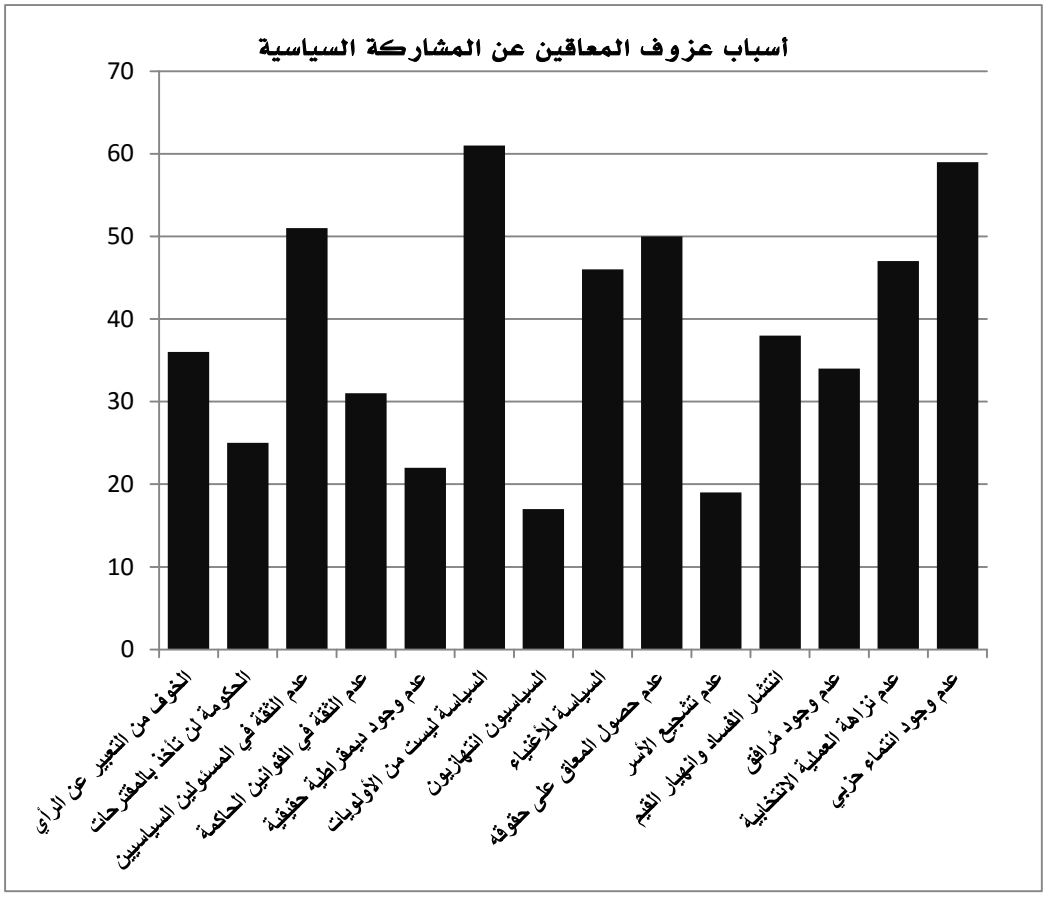

شكل(٤)

رسم بياني يوضح أسباب العزوف والإحجام عن المشاركة السياسية لدى المعاقين

من خلال العرض السابق يمكن أن نستنتج التالي:

- هناك مجموعة من الأسباب يمكن أن تكون دافعًا نحو المشاركة السياسية للمعاقين، مثل: مساعدة الغير على حل مشكلاته الأساسية وبلغت نسبته ٨١.٢%، والإحساس بقيمة الذات نحو التغيير للأفضل ٧٦.٥%، والإحساس بالمساواة مع الأشخاص من غير ذوي الإعاقات بالمجتمع ٦٧.١%، والوجاهة الاجتماعية ٦٠.٩%.
- هناك مجموعة من الأسباب يمكن أن تكون عائقًا نحو المشاركة السياسية للمعاقين، مثل؛ أن السياسة ليست من أولويات الشخص المعاق وبلغت نسبتها ٩٥.٣%، وعدم ثقته في ذاته وامكاناته وعدم قدرته على التعبير عن نفسه وبلغت نسبتها ٩٣.٧%، وعدم وجود انتماءات حزبية لأغلب المعاقين وبلغت نسبتها٩٢.١%، وعدم الثقة في المسئولين السياسيين وبلغت نسبتها٧٩.٦%، وعدم حصول المعاق على حقوقه الأساسية وبلغت نسبتها٧٨.١%.

ولعل الشيء المثير للانتباه هو تأكيد غالبية المشاركين أنه ربما يلجأون للمشاركة السياسية من أجل الحصول على الوجاهة الاجتماعية ومسايرةً للآخرين والأقران المحيطين بهم، وربما يفتح ذلك لنا باب التساؤل حول مدى اعتبار المشاركة السياسية هدفًا أم وسيلة.

وقد تختلف الآراء في ذلك هل هي هدفاً أم وسيلة أم هما معًا. ففي الوقت الذي يرى فيه البعض أن المشاركة السياسية إذا كانت تمثل هدفًا في حد ذاتها فإنها في هذه الحالة أمر يغلفه الكثير من المظهرية والقليل من الجدية ومن ثم ستفوق سلبياتها إيجابيتها، أما إذا كانت تمثل وسيلة لتحقيق مزيد من العدالة وتحقيق الرضا النفسي للجماهير وتقوية إحساس المواطنة من خلال دفع عملية التنمية فإنها تحدد في ضوء هذا المنظور، وهناك اتجاه آخر يرى أن المشاركة هدف ووسيلة معًا فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على اشتراك المواطنين في مسئوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، وهي وسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة السياسية يدرك المواطنون أهميتها ويمارسون طرقها

وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها ومسالكها، وتصبح جزءاً من ثقافتهم وسلوكهم (عبد الوهاب، ١٩٩٩ ، ١٤ : ١٥).

وتشير الإحصاءات السابقة في طياتها إلى أن من أسباب عدم مشاركة المعاقين سياسيًا هو شعورهم بالاغتراب السياسي داخل المجتمع، فهناك من أشار إلى عدم ثقته في المسئولين السياسيين، ومنهم من أشار إلى عدم ثقته في القوانين والنظم الحاكمة، ومنهم من أشار إلى عدم ثقته في قدراته على إحداث التأثير والتغيير في الحياة السياسية، وهذا ما يوضح أبعاد الاغتراب السياسي، والذي يعد بمثابة حالة من الشعور بالعزلة عن النظم السياسية القائمة، والمسئولين السياسيين في المجتمع، وفقدان الثقة فيهما، والشعور بعدم الكفاءة علي التأثير في الحياة السياسية، والإحساس بغياب المعايير عنها وافتقاد معنى ما يدور بداخلها(عبد الفتاح، ٢٠٠٣).

ويفسر الباحث ذلك فيما يتعلق بعينة البحث أنه ربما يرى البعض أن نتائج العمل السياسي غير مؤكدة أو مفيدة حيث إنها تمثل مشكلة نفسية في ضوء الفجوة المصنوعة بين القول والفعل في المجتمع مما يدفع البعض إلى الابتعاد عنه، خاصة فيما يتعلق بالأزمات التي قد تظهر نتيجة العجز عن سد احتياجات هؤلاء المعاقين، وهو الأمر الذي يزيد من الإحساس بمشاعر الغربة التي تنطبع على سلوكياته وتتمثل في سلبيات عديدة من أبرزها العزوف عن المشاركة. كذلك غياب عوامل الاستثارة والمنبهات السياسية ودور وسائل الإعلام في المجتمع والحياة السياسية(الجوهري،٢٠٠٢، ١٠١ : ١٠٢).

الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث على تباين درجات المشاركة السياسية وفقًا لمستوى فعالية الذات المدركة لدى أفراد عينة البحث من المعاقين جسديًا. وللتحق من هذا الفرض تم تقسيم أفراد عينة البحث وفقًا لمتغير فعالية الذات المدركة إلى مجموعتين(مرتفعي فعالية الذات، ومنخفضي فعالية الذات)، والمقارنة فيما بينهما في درجات متغير المشاركة

السياسية، وذلك باستخدام اختبار "مان- ويتني" لعينتين مستقلتين(ي)، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (٥)

المقارنة بين مرتفعي فعالية الذات، ومنخفضي فعالية الذات في المشاركة السياسية

المتغير	المجموعات	ن	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة مان - ويتني (ي)	الدلالة
فعالية الذات	المرتفعين	٣٣	٤٨.٠٠	١٥٨٤.٠٠	٠.٠٠١	أقل من ٠.٠٠١
	المنخفضين	٣١	١٦.٠٠	٤٩٦.٠٠		

ويشير الجدول إلى وجود فروق بين مرتفعي فعالية الذات، ومنخفضي فعالية الذات في متغير المشاركة السياسية في اتجاه عينة مرتفعي فعالية الذات. مما يشير إلى تحقق فرض البحث.

وتتسق النتيجة الراهنة مع دراسات(Carlson,& Hyde,1980 ،السيد، ١٩٩٣، Fedi,2002)، التي أشارت إلى أن الأفراد الذين يسعون إلى شغل منصب سياسي يكونون أكثر تقديراً للذات من نظرائهم من غير الباحثين عن المناصب السياسية، في حين تتعارض مع دراسة Kirtley& Harkless,1970) التي أشارت إلى عدم وجود علاقة بين النشاط السياسي وقوة الأنا.

ويمكن القول أن فاعلية الذات تعدّ من المفاتيح القوية، فمن خلال معتقدات الفرد الشخصية حول فاعلية الذات لديه، يستطيع تحقيق الأهداف التي يسعى إلى إنجازها، وإذا كان اعتقاد الفرد أنه لا يستطيع بلوغ أهدافه فإنه يتخلى عن المحاولات المتكررة التي من شأنها تحقيق ما يسعى إليه فالفرد المتمتع بفاعلية مرتفعة يكون أكثر إصراراً وتحملاً ومثابرة لإنجاز المهمات. وتجعل منه إكثر اتزانًا وأقل توترًا وأكثر ثقة بالذات(المعايطة، ٢٠٠٠ ، ٨٠). وهذا يتوافق مع ما أشار إليه "باندورا" أن إدراك الفرد للفعالية الذاتية يعد من المحددات الأساسية للسلوك، ومن

خلال ذلك تزداد لدى الفرد القدرة على ضبط النفس، والتحدى والمثابرة فى المواقف الصعبة من أجل الانجاز(عبد الله، العقاد، ٢٠٠٩).

وحسبما أشارت نتائج الفرض الثاني في سرد أسباب مشاركة المعاقين في الحياة السياسية أو العزوف عنها، كان من بين تلك الأسباب هو فقدان الثقة بالذات أو عدم إدراك المعاق بأهمية مشاركته ومدى تأثيره في الحياة السياسية. وعلى هذا النحو يورد "باندورا" (١٩٧٧) أن هناك أربعة مصادر لفعالية الذات، وهي :

الانجازات الأدائية[1] : ويمثل المصدر الأكثر تأثيراً فى فعالية الذات لدى الفرد لأ نه يعتمد على الخبرات التى يمتلكها، فالنجاح عادة يرفع توقعات الفعالية، بينما الإخفاق المتكرر يخفضها، وتعزيز فعالية الذات يقود إلى التعميم فى المواقف الآخرى وبخاصة فى أداء الذين يشكون فى ذواتهم من خلال العجز واللافعالية الشخصية، والانجازات الأدائية يمكن نقلها بعدة طرق من خلال النمذجة المشتركة حيث تعمل على تعزيز الاحساس بالفعالية الذاتية لدى الفرد.

الخبرات البديلة[2] : ويشير هذا المصدر إلى الخبرات غير المباشرة التى يمكن أن يحصل عليها الفرد، فرؤية آراء الآخرين للأنشطة والمهام الصعبة يمكن أن تنتج توقعات مرتفعة مع الملاحظة الجيدة أو المركزة والرغبة فى التحسن والمثابرة مع المجهود، ويطلق على هذا المصدر "التعلم بالنموذج وملاحظة الآخرين" فالأفراد الذين يلاحظون نماذج ناجحة يمكنهم استخدام هذه الملاحظات لتقدير فعاليتهم الخاصة.

الإقناع اللفظى[3] : ويعنى الحديث الذى يتعلق بخبرات معينة للآخرين والإقناع بها من قبل الفرد أو معلومات تأتى للفرد لفظيًا عن طريق الآخرين فيما قد يكسبه نوعًا من الترغيب فى الأداء أو الفعل، ويؤثر على سلوك الشخص أثناء محاولاته لأداء المهمة.

1Performance accomplishment
2Vicarious experience
3Verbal persuasion

الحالة النفسية والفسيولوجية[1] : وتشير إلى العوامل الداخلية التى تحدد للفرد ما إذا كان يستطيع تحقيق أهدافه أم لا، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار بعض العوامل الأخرى؛ مثل: القدرة المدركة للنموذج والذات، وصعوبة المهمة، والمجهود الذى يحتاجه الفرد، والمساعدات التى يمكن أن يحتاجها للأداء(عبد القادر، و أبو هاشم، ٢٠٠٧ ، ١٩).

وعرض "دافيز" Davis لآراء العديد من علماء النفس التي أكدت أن سمات الشخصية تؤدي دورًا فائقًا في التمييز بين المشاركين وغير المشاركين في العمل السياسي، فسمات الشخصية هي التي تجعل الشخص يرحب أو لا يرحب بالمنبهات السياسية بل يسعى إليها أو يرفضها، وهذا التفاعل بين الشخصية والمثيرات السياسية هو الذي ينتج عنه الانغماس في العمل السياسي. كما يرى "كوستانتين" Costantini و"كريك" Craik (١٩٨٠) أن النشطين سياسيًا أكثر ثقة بالنفس، كما أنهم أكثر تقديرًا للذات إذا ما تمت مقارنتهم بنظرائهم من غير المشاركين سياسيًا، وفي الوقت نفسه يؤكد "ميلبراث" Milbrath و"جويل" Goel و "كامبل"Campell أن تقدير الذات المرتفع والثقة بالنفس يرتبطان إيجابيًا بالإحساس بالكفاءة والفاعلية السياسية، فالأشخاص الذين ترتفع لديهم الثقة بالنفس بشكل دال يتميزون بالقيام بأدوار فعالة سياسيًا (عبد الوهاب ، ١٩٩٥).

الفرض الرابع:

ينص الفرض الرابع على تباين درجات المشاركة السياسية وفقًا للتباين في مستوى التعليم، والمستوى الاقتصادي لدى أفراد عينة البحث من المعاقين جسديًا. وللتحق من صحة هذا الفرض تم تقسيم أفراد عينة البحث وفقًا لمتغيري المستوى الاقتصادي (مستوى اقتصادي منخفض، ومستوى اقتصادي متوسط، ومستوى اقتصادي مرتفع). وكذلك تقسيم أفراد عينة البحث وفق متغير مستوى التعليم (أمي، ويقرأ ويكتب، وتعليم

1- Psychological and physiological state

متوسط، وتعليم فوق المتوسط، وتعليم عال). والمقارنة فيما بينهما في درجات متغير المشاركة السياسية، وذلك باستخدام اختبار "كروسكال-واليس" لعدة عينات مستقلة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (٦)

المقارنة بين المستويات الاقتصادية والتعليمية المختلفة في المشاركة السياسية

المتغير	المجموعات	ن	متوسط الرتب	قيمة الوسيط	مربع كاي	الدلالة
المستوى الاقتصادي	منخفض	١٣	٢٨.٦٢	٧	٩.٨٢٥ بدرجات حرية = ٢	٠.٠٠٧
	متوسط	٢٤	٢٥.١٥	٧		
	مرتفع	٢٧	٤٠.٩١	١٧		
مستوى التعليم	أمي	١٤	٣٧.٢١	١٠	٦.٤٢ بدرجات حرية = ٤	٠.١٧٠
	يقرأ ويكتب	١١	٣٩.٩١	٧		
	تعليم متوسط	١٢	٣٢.٨٣	٥		
	تعليم فوق متوسط	١٤	٣٠.٨٦	٨		
	تعليم عال	١٣	٢٢.٦٢	١		

وتشير النتائج السابقة إلى:

- وجود فروق في درجات المشاركة السياسية بين المعاقين يمكن أن تعزى إلى تأثير المستوى الاقتصادي، فتزداد المشاركة السياسية مع ارتفاع المستوى الاقتصادي للأفراد. في حين أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق في درجات المشاركة السياسية بين المعاقين يمكن أن تعزى إلى تأثير متغير التعليم. وهذا ما يوضح تحقق فرض البحث جزئيًا.

ففيما يتعلق بوجود فرق بين مجموعات البحث في المشاركة السياسية وفقًا للمستويات الاقتصادية، فقد أكد " ألكوك " Elcock ١٩٧٦ أن هناك تفاعلاً معقداً بين الوضع الاقتصادي الاجتماعي والتنشئة السياسية، وأن الطبقة الاجتماعية تلعب دوراً في تحديد الاتجاهات والقيم السياسية. وقد وجد في دراسته أن هناك فروقًا كبيرة بين تنشئة أطفال الطبقة الدنيا والطبقة الوسطى، فالطبقة تحدث فروقًا واسعة في مجال المشاركة والنشاط السياسي.

ويرى "فيربا" Verba أن الارتباط بين المستويات الاقتصادية الاجتماعية المرتفعة والاندماج في مستويات مختلفة من المشاركة السياسية هو ارتباط عبر حضاري، يشغل بال الباحثين في جميع أنحاء العالم، حيث إن الارتباط بين المشاركة السياسية وذلك الوضع الاقتصادي الاجتماعي المرتفع قد يرتفع في بعض البلدان، بينما قد ينخفض ذلك الارتباط في بعض البلدان الأخرى (Verba et al ,1978 , 63 :79).

ويفسر بعض الباحثين المشاركة المنخفضة للشرائح ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض بأن هذه الشرائح لا تصل إلى قدر من الثقافة يؤهلها للاستعداد للمشاركة السياسية، وأن التأخر الاجتماعي الاقتصادي يجعل الفرد منشغلاً بإشباع حاجاته الأساسية فتستغرق وقته وطاقته. ولا يترك له وقتًا كافيًا للإسهام في الحياة السياسية. وعلي العكس يوفر التقدم الاجتماعي والاقتصادي الظروف الملائمة للتقدم المعرفي اللازم لاستعداد الفرد في المشاركة السياسية. فهذا التقدم الاقتصادي والاجتماعي يحرر الإنسان من العمل المتواصل والانشغال المستمر، لما يؤدي من تغيير ظروف العمل وتقليل ساعاته. وهو بهذا يسمح بفترات من الفراغ يمكن استغلالها في اكتساب الثقافة(عبد الوهاب، ١٩٩٩، ٨٨ :٩٠).

جدير بالذكر أن نشير إلى القول بأهمية العامل الاقتصادي، فمما لاشك فيه أنه يعد من أهم العوامل التي تؤثر على نشاطات الأفراد بشكل عام، حيث إن درجة الحرمان أو الإشباع الاقتصادي تؤثر على كل من

القدرات الفكرية، والاتجاهات السياسية، ويرجع ذلك إلى أن توافر الإمكانات الاقتصادية يوفر للفرد الظروف الملائمة لأداء وظيفته ، فالفرد في حاجة إلى الشعور بالاستقلال الاقتصادي، الأمر الذي يمكنه من تكريس حياته لأنشطة غير اقتصادية، ويمكنه أيضًا من أداء دوره وممارسة حقوقه السياسية (إسماعيل، ١٩٨٥، ٢٧١ : ٣٦٨). وعلى هذا يمكن القول بأن أصحاب الدخول المتوسطة أكثر مشاركة من أصحاب الدخول المنخفضة، وأن ذوا الدخول المرتفعة أكثر مشاركة من ذوي الدخول المتوسطة(عليوة، محمود،٢٠٠٠، ٣٣).

وتتسق النتيجة الحالية مع دراسات (جمعة، ١٩٨٤ ، سليمان، ١٩٨٥ ، عليوة"، محمود،٢٠٠٠، أبيرات بريمال، ٢٠٠٣، مبروك، ٢٠٠٩). في حين تعارضت نتيجة البحث فيما يتعلق بتأثير مستوى التعليم على المشاركة السياسية للأفراد، فقد أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق في المشاركة السياسية يمكن أن تعزى إلى تأثير مستوى التعليم، ويرى الباحث أن تلك النتيجة رغم أنها متعارضة تمامًا مع عديد من البحوث والدراسات السابقة، إلا أنها لها خصوصية تامة بالنسبة لعينة البحث. فالمعاق بحاجة ماسة إلى إشباع حاجاته المادية، ويضع لها الأولوية على أي شيء آخر.

ولا بد أن نشير هنا إلى أن هذه النتيجة لا تشكل قاعدة عامة يحتكم إليها، ذلك لأن التعليم الذي يتلقاه الفرد إنما له تأثير كبير على قرار مشاركته السياسية من عدمه، وقد أشرنا سابقًا إلى دور عملية التعلم الاجتماعي و التعلم بالنموذج والمحاكاة. كذلك للتعليم دور بارز في مواجهة السلوكيات السلبية بالمجتمع من تعصب وعنف وتطرف، وكذلك التغلب على مشاعر الاغتراب السياسي التي قد تظهر لدى الأفراد.

ويوصي الباحث في ضوء نتائج البحث الراهن بضرورة الاهتمام بالمعاقين بشكل أكثر إيجابية من ذلك، فعلى الرغم من وجود التشريعات التي تضمن للمعاقين المشاركة إلا أن الواقع الفعلي يشير لعكس ذلك، وما زلنا بحاجة ماسة إلى تحويل تلك التشريعات إلى تطبيقات ملموسة

على أرض الواقع وإتاحة الفرصة لعدد أكبر من المعاقين نحو ممارسة حقهم في الحياة.

ولكي يصل مجتمعنا إلى عملية الإصلاح السياسي المنشودة ينبغي العمل وفق منظومة تكاملية تكون على دراية بالواقع السياسي والاجتماعي للدولة، وكذلك البناء النفسي للأفراد، وألا ينظر لظاهرة المشاركة السياسية بمعزلٍ عن الظروف النفسية والاجتماعية لجميع الفئات المستهدفة لتلك الظاهرة، كما يجب العمل على إيجاد البيئة السياسية المناسبة، وأفراد قادرين على معايشة تلك البيئة والتأثير في القرارات السياسية. فتلك المنظومة التكاملية التي نتحدث عنها لا بد وأن تشتمل على أحزاب سياسية قادرة على صياغة القرارات والتأثير فيها، كما يمكن أن تضم تلك المنظومة كلاً من المدرسة والجامعة، فهما مرحلتان أساسيتان لغرس القيم والمعتقدات والمفاهيم السياسية لأفراد المجتمع، كما يجب أن تتضمن تلك المنظومة مؤسسات المجتمع المدني وما يمكن أن تقدمه تلك المؤسسات من خلال برامج التوعية ونشر الثقافة السياسية بين الأفراد، وأخيراً وسائل إعلام "مسموعة، ومرئية، ومطبوعة" فهي تؤدي دوراً عظيماً في تفعيل المشاركة السياسية للشباب من خلال نشر الرسائل الإعلامية وتقديم البرامج التي من شأنها نشر الوعي والثقافة السياسية بين الأفراد مع العمل على تغيير اتجاهات الأفراد السلبية ونبذ المخاوف التي تحول بينهم وبين عملية المشاركة السياسية.

مراجع البحث:

أبو سكين، حنان.(٢٠١٤).الأشخاص ذوى الإعاقة والمشاركة السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير. المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ويمكن التتبع من خلال: http://democraticac.de/?p=10801

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة.(٢٠٠٦). منظمة الأمم المتحدة، ويمكن التتبع من خلال الرابط:

http://www.un.org/disabilities/documents/convention/convoptprot-a.pdf

أبو غالي، عطاف محمود.(٢٠١٢). فاعلية الذات وعلاقتها بضغوط الحياة لدى الطالبات المتزوجات في جامعة الأقصى. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، ٢٠(١)، ٦١٩- ٦٥٤.

أبو هاشم، السيد محمد.(٢٠٠٦). الخصائص السيكومترية لأدوات القياس في البحوث النفسية والتربوية باستخدام SPSS، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

أبو هاشم، السيد محمد.(٢٠٠٥). مؤشرات التحليل البعدى لبحوث فعالية الذات فى ضوء نظرية باندورا. جامعة الملك سعود: مركز بحوث كلية التربية.

أبو هاشم، السيد محمد.(١٩٩٤).أثر التغذية الراجعة على فعالية الذات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقايق، كلية التربية.

أحمد، السيد شحاتة.(١٩٩٣). دور الثقافة في مواقف الشباب نحو العمل. رسالة دكتوراة. كلية الآداب. جامعة عين شمس.

إسماعيل، محمد أحمد.(١٩٨٥). دور المثقفين في التنمية السياسية. دراسة نظرية مع التطبيق على مصر. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

بيلي، أحمد علي.(١٩٩٣). الجامعة ودورها في الثقافة والتنمية السياسية. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

التقرير العالمي الأول حول الإعاقة.(٢٠١٤). توسيع تعريف الإعاقة هل يعني تغيير منظوره؟المنظمة العربية للمعوقين، ١١ أغسطس، ويمكن التتبع

http://www.aodp-lb.net/_report.php?events_id=55

جبلي، علي عبد الرازق.(١٩٨٢).الشباب والمشاركة السياسية. مجالات علم الاجتماع المعاصر. القاهرة: دار المعارف.

جمعة، سعد إبراهيم.(١٩٨٤). الشباب والمشاركة السياسية. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الجوهري، عبد الهادي.(٢٠٠٢).علم الاجتماع السياسي–مفاهيم وقضايا- الإسكندرية:المكتبة الجامعية.

حجاب،محمد أنور إبراهيم.(١٩٩٦).التوافق السياسي وسيكولوجية الشخصية. رسالة دكتوراة. جامعة عين شمس. كلية الآداب.

حجازي، جولتان حسن حجازي.(٢٠١٣). فاعلية الذات وعلاقتها بالتوافق المهني وجودة الأداء لدى معلمات غرف المصادر في المدارس الحكومية في الضفة الغربية. المجلة الأردنية في العلوم التربوية. ٩(٤)، ٤١٩- ٤٣٣

حمادنة، برهان محمود و شرادقة، ماهر تيسير.(٢٠١٤). الفروق في مستوى فاعلية الذات لدى عينة أردنية من الطلبة المعوقون سمعيًا في جامعة اليرموك. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية. ٢(٥).

الخليفات، ردينة سليمان صالح.(٢٠١٣). كيفية تمكين المعاق من ممارسة حقوقه السياسية في ضوء التشريع الأردني والاتفاقيات الدولية، من خلال: http://www.mohamah.net/answer/21901

الدردير،أحمدعلي.(١٩٩٢).الشباب والمشاركة السياسية.رسالة دكتوراة. جامعة أسيوط، كلية الآداب.

دستور جمهورية مصر العربية.(٢٠١٤). بوابة الحكومة https://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/default.aspx

الدسوقي محمد إبراهيم، و عبد الوهاب، طارق محمد.(٢٠٠٣). بعض متغيرات الشخصية كمحددات للنشاط السياسي والاجتماعي– دراسة مقارنة – مجلة كلية التربية. جامعة الأزهر. ع١١٧، مارس.

رسلان، هاني.(٢٠٠٦). المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ . في: ربيع، عمرو هاشم.(٢٠٠٥). انتخابات مجلس الشعب. ١٩٩: ٢٢٢

الزيات، فتحي.(٢٠٠١). البنية العاملية للكفاءة الذاتية الأكاديمية ومحدداتها. سلسلة علم النفس المعرفى: مداخل ونماذج ونظريات، ٦ (٢) ٤٩١ - ٥٣٠

سعد، إسماعيل علي.(١٩٨٨). مقدمة في علم الاجتماع السياسي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

سليمان، سمير السيد محمد.(٢٠١٦). أهمية المشاركة السياسية للشباب. مجلة التنمية الإدارية، مصر، ٣٢ (١٥٠)، ٤٨ - ٥٢

سليمان، محي شحاتة.(١٩٨٥). العوامل البنائية والثقافية المؤثرة على المشاركة السياسية في الريف المصري. رسالة ماجستير. جامعة عين شمس. كلية الآداب.

السيد، عزيزة محمد.(١٩٩٤). السلوك السياسي. النظرية والواقع. القاهرة: دار المعارف.

عليوة، السيد، محمود، منى.(٢٠٠٠). المشاركة السياسية. موسوعة الشباب السياسية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

شافعي، إسماعيل.(٢٠٠٦). معوقات المشاركة السياسية للمرأة في صعيد مصر. حلقات نقاشية في الفترة من ١٨: ١٩ ديسمبر بمحافظة بني سويف .

شاهين،هيام صابر.(٢٠١٢). فاعلية الذات مدخل لخفض أعراض القلق وتحسين التحصيل الدراسي لدى عينة من التلاميذ ذوي صعوبات التعلم. مجلة جامعة دمشق، ٢٨(٤).

الشرقاوي، فتحي مصطفى.(١٩٨٦). سيكولوجية المشاركة السياسية. رسالة دكتوراة. جامعة عين شمس. كلية الآداب.

شقفة، عطا أحمد.(٢٠٠٨). تقدير الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلاب جامعة القدس المفتوحة بغزة. رسالة ماجستير. جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. معهد البحوث والدراسات العربية.

عبد الرحمن، محمد السيد.(١٩٩٨). فعالية الذات لدى المدخنين. فى:عبد الرحمن، محمد السيد، دراسات فى الصحة النفسية ج١.القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٦٩ : ٣٣٦

عبد الفتاح، محمد السيد.(٢٠٠٣). السلبية السياسية وعلاقتها بالاغتراب السياسي. رسالة ماجستير. جامعة عين شمس، كلية الآداب.

عبد القادر، فتحى عبد الحميد، أبو هاشم،السيد محمد.(٢٠٠٧). البناء العاملى للذكاء فى ضوء تصنيف جاردنر وعلاقته بكل من فعالية الذات المشكلات والتحصيل الدراسى لدى طلاب الجامعة، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٥٥ ، ١٧١: ٢٤٤

عبد الله،علاء عبد الحليم.(ب.ت).التشريعات الخاصة بالرعاية السياسية لذوى الاحتياجات الخاصة "الواقع والمأمول". نظرة تحليلية ورؤية مستقبلية لغد أفضل -المنظمة العربية للمكفوفين، من خلال:
http://www.ablind.org/index/?page_id=610

عبد الله، هشام إبراهيم، و العقاد، عصام عبد اللطيف.(٢٠٠٩). الذكاء الوجداني وعلاقته بفعالية الذات لدى عينة من طلاب الجامعة. مجلة علم النفس و العلوم الإنسانية. جامعة المنيا. كلية الآداب.

عبد الوهاب، طارق محمد(١٩٩٩). سيكولوجية المشاركة السياسية. القاهرة: دار غريب.

عبد الوهاب، طارق محمد.(١٩٩٥). سيكولوجية المشاركة السياسية" دراسة مقارنة بين المشاركين وغير المشاركين سياسيًا". رسالة دكتوراة. جامعة عين شمس. كلية الآداب.

عرفات، أحمد أمين و هاشم، زينب هاشم.(٢٠١٢). ثورة معاقى مصر. جريدة الأهرام العربى. ١٨ فبراير، ويمكن التتبع من خلال الرابط: http://arabi.ahram.org.eg

القاضي، محمد كمال.(١٩٩٥). الدعاية الانتخابية. دراسة نظرية وتطبيقية. (د.ن).

قنديل، أبو الفتوح عبد الحميد.(٢٠٠٣). المشاركة السياسية للشباب الجامعي. دراسة على عينة من طلاب جامعة المنوفية. رسالة ماجستير. جامعة المنوفية .كلية الآداب.

مبروك، طه محمد.(٢٠١٤). مستويات الانتماء الوطني وعلاقتها بأبعاد الحرمان الاجتماعي والاغتراب السياسي لدى عينة من طلاب الجامعة. مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، ع٤٤

مبروك، طه محمد.(٢٠٠٩).بعض المحددات النفسية والاجتماعية للسلوك السياسي" دراسة مقارنة على عينة من طلبة الجامعة من الريف والحضر. رسالة ماجستير. جامعة بني سويف، كلية الآداب.

المجلس القومي لشئون ذوي الإعاقة.(٢٠١٤). أكثر من ٤ مليون معاق أيدوا الدستور. جريدة الوطن، ١٩ يناير- تقرير عن مدى تطبيق المادة (٦) من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر- رئاسة مجلس الوزراء.

محمد، سعاد حسني محمد.(٢٠٠٧). دوافع المشاركة السياسية وعلاقتها ببعض سمات الشخصية - دراسة ارتباطية مقارنة- رسالة ماجستير. جامعة عين شمس. كلية الآداب.

المزروع، ليلى.(٢٠٠٧). فاعلية الذات وعلاقتها بكل من الدافعية للإنجاز والذكاء الوجداني لدى عينة من طالبات جامعة أم القرى. مجلة العلوم النفسية والتربوية، البحرين، ٨(٤)، ٦٩ - ٨٩

مشروع آليات الحصول على حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة في مصر والعالم العربي.(٢٠١٤). المنظمة العربية للمعوقين، ١٢ أغسطس، من خلال: http://www.aodp-lb.net/_events.php?events_id=41

المعايطة، خليل.(٢٠٠٠). علم النفس الاجتماعي، عمان: دار الفكر.

منسي، صلاح.(١٩٨٤). المشاركة السياسية للفلاحين. القاهرة: دار الموقف العربي.

موسى، رشاد على عبد العزيز.(٢٠٠١). المشاركة السياسية وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية لدى عينة الطلاب وطالبات الجامعة، القاهرة: دار الفكر العربي.

هاشم، عزة جلال أحمد.(٢٠٠٦).المشاركة السياسية للمرأة، خبرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجًا. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

Alexander ,S. and Fred , L .(1998).Self –Efficacy and Work – Related Performance: AMeta – Analysis ., Journal of Applied Psychology, 124(2), 240-261.

Al-Shawi-ali. (2002).Political in Fluences of Tribes in the State of Qatar, Mississippi- State-University, 159.

Apirat – Primal. (2003).Political participation in Bangkok, the jahns – Hopkins University.

Acock, A. and Scott,W.(1980).A model for Predicting Behavior the Effect of Attitude and Social Class on High and Low Visibility Political Participation.Social Psychology Quarterly, 43, 59-72.

Bandura,A.(1983).Self- Efficacy Determinants of Anticipated fear and Calamities ., Journal of Personality and Social Psychology, 45(2), 464-469.

Bandura, A. (1989).Regulation of Cognitive Processes through Perceived Self – Efficacy., Developmental Psychology, 25(5), 729-735.

Burn, S. and konrad, A. (1987).Political participation: A matter of community, stress, job autonomy, and contact by political organizations. Political psychology,8, 125-138.

Carlson, J. & Hyde, M. (1980).Personality and political recruitment ,actualization or compensation, Journal of psychology, 106(1), 117–120

Capara, G. (1999).Personality profile and political parties. Journal of the international society of political psychology,20(1).

Debe, R. (1999).Young people's voluntary and campaigning activities as sources of political education, Oxford review of education .25(1).

Fedi, A. (2002).Political activism and self- representation, Retrived 22/6/2008 from the World Wide Web: http://webspirs3.silverplater.comogi-ben/eustomers.

Gist, M.E., Mitchell. T. R. (1992).Self-Efficacy: Atheoretical analysis: of it's determinants and malleability academy of Management Review, 17(2), 183-211.

Gist, M.E., (1989).The influence of training method on self-efficacy and idea generation among managers personal psychology, 42, 787-805.

Guyton, E .M. (1988).Critical Thinking and Political Participation: Development and Assessment of a Causal Model .Theory and Research in Social Education, 16, 23 – 49.

Hirose, H. (1978).An Analysis of Causal Relationships among Variables of Socis- economic Status, Three Inter-Vening Variables and Political Participation. Japanese Journal of Psychology, 48, 321-328.

Kramben, G.(2000).Transition of Adolescent Action Orientations to Voting Behavior in Early Adulthood on View of Asocial Cognitive Action Theory Model of Personality. Journal of the International Society of Political Psychology, 21(2),

Kirtley, D. and Harkless, R. (1970). Student Political Activity in Relation to Personal and Social Adjustment. Journal of Psychology, 75, 253-256.

Perez, A. and Bermudez, J. (1986).The Iocus of Control Construct as Predictor of Sociopolitical Behavior. American Anthropologist, 1, 77-92.

Plotnik, R. (1993).Introduction to psychology, brooks /cale publishing company. California, 3rd edition.

Pajares, F. (1996).Current directions in self efficacy researches, advanced in Motivation & Achievement, (10), 1-49.

Rush, M. (1992). Politics and Society, an Introduction to Political Sociology, N, Y, Prentice Hall.

Rosen, B, and salling, R. (1970).Political Participation as Afuncation of Internal-External Iocus of Control. Psychological Reports, 29, 880-882.

Verba, S, et al. (1978). Participation and Political Equality, N.Y Cambridge University Press.

Wright, V. (1992).Comparative Government and Politics-an introduction, 3rd edition, N, Y: Prentice Hall.